جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: إدارة الأعمال

من إعداد الطالبين: -: ميهوبي رياض

-: بوجملين عبدالعزيز

بعنوان:

تقييم القدرات الابتكارية بالجامعة باستخدام مؤشرات براءات الاختراع

مقارنة لبعض من الجامعات الجزائرية التي تتوفر على مركز دعم التكنولوجيا والابتكار

أعضاء لجنة المناقشة

سراي أم سعد	**الرتبة أستاذ محاضر أ**	**رئيسا**
وردية بوقابة	**الرتبة أستاذ محاضر أ**	**مشرفا**
بونقاب عادل	**الرتبة استاذ محاضر أ**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع الى:

الى روح والدي الطاهرة رحمة الله عليهما ...

الى من كانت خير السند لي طيلة الحياة زوجتي الغالية ...

الى أبنائي الياس وأمانة ربي يحفظهما لي ....

الى اخوتي واخواتي وأبنائهما...والى كل العائلة ...

الى كل زملائي في الدراسة ...والى كل زملائي في العمل...

الى زميلي في البحث رياض ميهوبي...

والى كل طالب علم.

أهدي ثمرة جهدي....

ب عبدالعزيز

إلى أستاذتنا بوقابة التي تكرمت علينا بالعلم والتوجيه ...

ميهوبي رياض

شكر وعرفان

نتقدم بأسمى عبارات الشكر

لكل من ساهم من قريب أو بعيد

في إتمام هذا المجهود البحثي

والذي نرجو أن يكون ثمرة بحث ودراسة

تبقى لكل طالب علم ومتعلم

بوركت الأستاذة المشرفة على هذا العمل ونفعها الله بالعلم والرقي

شكرا لجميع الدكاترة طوال مشوارنا الدراسي

تحياتنا لموطري جامعتنا الكريمة كل باسمه

سلام كبير لزملائنا في الدراسة

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة جميع القدرات الابتكارية بالجامعة، طرق استغلال جميع براءات الاختراع بالمراكز وتطور الجامعة من مؤسسة خدمية الى مؤسسة اقتصادية مستقلة، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي، مع استخدام أداة هي مقارنة من خلال دراسة تقييم القدرات الابتكارية بالجامعة باستخدام براءات الاختراع (مقارنة بين مراكز الدعم والتكنولوجيا بالجامعات محل الدراسة).

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها : يتوقف نجاح تشجيع الابتكار بالجامعة على الكثير من العوامل والإمكانيات (المادية والبشرية التمويل الابتكار والاختراع.....)، و يعتبر صدور القانون رقم 75/12 المتضمن تأسيس مؤسسة ناشئة نقطة التحول في الجامعات الجزائرية باتجاه تأسيس مؤسسات في الجامعة تدعم الابتكار والاختراع، أن المراكز لا تقوم بمرافقة المخترعين بعد حصولهم على براءات الاختراع لتجسيدها على الأمر الواقع بل تقوم بالتنازل لهم باستغلالها، أصبحت الجامعة ليست مؤسسة خدمية تنتج خريجي الجامعات بل أصبحت تخرج المخترعين ومؤسسو المؤسسات الناشئة وبراءات الاختراع.

الكلمات المفتاحية: الاختراع، الابتكار، براءة الاختراع، مراكز الدعم والتكنولوجيا والابتكار، الجامعة.

Abstract:

This study aimed at exploiting all the innovative capabilities of the university, exploiting all patents in the centers and transforming the university from a service institution into an independent economic institution, and for that, the descriptive analytical approach was relied upon, with the use of a comparison tool through the study of assessing the innovative capabilities of the university using patents (A comparison between support and technology centers in the universities under study).

The study reached several results, the most important of which are: The success of encouraging innovation at the university depends on many factors and capabilities (material, human, financing, innovation and invention.....), and the issuance of Law No. Establishing institutions in the university that support innovation and invention, that the centers do not accompany inventors after obtaining patents to embody them in reality, but rather assign them to exploit them, the university has become not a service institution that produces university graduates, but has become inventors and founders of startups and patents.

Key words: Invention, innovation, patent, technology and innovation support centers, university.

قائمة المحتويات

قـــائـــمـــة المـــحـــتـــويـــات

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
شكر وعرفان	–
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	V
قائمة الملاحق	VI
مقدمة	أ–د
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
تمهيد	02
المبحث الأول: الإنتاج المستمر للابتكارات بالجامعة	03
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الابتكار	03
المطلب الثاني: متطلبات تعزيز الابتكار بالجامعة	09
المبحث الثاني: براءة الاختراع مؤشر لقياس القدرة الابتكارية للجامعة	15
المطلب الأول: أساسيات حول براءات الاختراع	15
المطلب الثاني: مؤشرات براءات الاختراع	19
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	21
المطلب الأول: الدراسات المتعلقة بالمتغير الأول (القدرات الابتكارية للجامعة)	21
المطلب الثاني: الدراسات المتعلقة بالمتغير الثاني (مؤشرات براءات الاختراع)	24
خلاصة الفصل الأول	28
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة	
تمهيد	31
المبحث الأول: دراسة مقارنة للجامعات في طلبات براءات الاختراع	32

المطلب الأول: التعريف بالجامعات محل المقارنة	**32**
المطلب الثاني: دراسة نتائج طلبات براءات الاختراع للجامعات محل المقارنة	**35**
المبحث الثاني: النهج الابتكاري الجامعي للتشجيع على تسجيل براءات الاختراع	**42**
المطلب الأول: الهياكل المشجعة على الابتكار	**42**
المطلب الثاني: محفزات وعوائق الابتكار وبراءات الاختراع بالجامعة	**48**
المطلب الثالث: مقترحات النهوض بالاختراع في مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار بالجامعة	**52**
الخاتمة	**63**
قائمة المراجع	**66**
الملاحق	**70**
فهرس المحتويات	**77**

قـــائـــمـــــة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة العربية	31
02	المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة الأجنبية	35
03	احصائيات طلبات براءات الاختراع المسجلة في الجزائر	44
04	احصائيات طلبات براءات الاختراع المسجلة من جامعة الواد	46
05	احصائيات طلبات براءات الاختراع المسجلة من جامعة بسكرة	48
06	احصائيات طلبات براءات الاختراع المسجلة من جامعة المسيلة	49
07	احصائيات طلبات براءات الاختراع المسجلة من جامعة برج بوعريريج	50
08	الفئات المستفيدة من الدعم والمبالغ المالية المخصصة	56

قـــائـــمـــــة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	التمثيل البياني لطلبات براءات الاختراع المسجلة من جامعة الواد	47
02	التمثيل البياني لطلبات براءات الاختراع المسجلة من جامعة بسكرة	48
03	التمثيل البياني لطلبات براءات الاختراع المسجلة من جامعة المسيلة	49
04	التمثيل البياني لطلبات براءات الاختراع المسجلة من جامعة برج بوعريريج	50

قـــائـــمـــــة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	نموذج براءة اختراع	**71**
02	جدول يظهر الرسوم المتعلقة بالعلامات التجارية من INAPI	**72**
03	جدول يظهر الرسوم المتعلقة بالتصاميم والنماذج الصناعية من INAPI	**73**
04	جدول يظهر الرسوم المتعلقة بالمنشأ والمؤشرات الجغرافية من INAPI	**74**
05	جدول يظهر الرسوم المتعلقة ببراءات الاختراع والشهادات من INAPI	**75**

مقدمة

تمهيد:

ان المستقرئ للوضعية الحالية وتشبع الوظيف العمومي والمؤسسات الاقتصادية بالرأسمال البشري، وتوجه الدولة من الاستيراد الى التصدير وحسب هذه التغيرات وضع الجامعات الجزائرية أمام خيار صعب يتمثل في ضرورة اللجوء الى الابتكار والابداع، اذ لم تعد الجامعة أداة لنقل المعرفة الاكاديمية فقط بل هي أيضا مصدر للقيم والتقاليد الأكاديمية والعلمية ومصدر لرأسمال البشري والنخبة الوطنية ككل الدول، ذلك هو جوهر الجامعة اليوم على مستوى العالمي للمحافظة على استقلالها واستدراك ابداعاتها وخلق روح الابتكار لديها.

تعتبر القدرات الابتكارية مرتبطة بالهيكل البشري والمادي، وذلك من خلال المجهودات المقدمة من طرف الدولة لدعم المخترعين وتكوين الإطارات النوعية ومجابهة التغيرات الحاصلة على مستوى الوطني والدولي، كما ان مؤشرات براءة الاختراع في الجامعات تلعب دورا بارزا في التطور الذي نشهده اليوم وتجسيد براءات الاختراع المتحصل عليها في الجامعة على أمر الواقع وتحويلها الى مؤسسات ناشئة ومؤسسات صغيرة، فأصبحت الجامعة إضافة إلى ما تنتجه من خريجي ومن كفاءات وطاقات بشرية كذلك أصبحت تنتج براءات اختراع.

ان مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار بالجامعة تؤدي دورا هاما في تشجيع المخترعين ومرافقتكم لتحويل أفكارهم الى براءات اختراع وحمايتها على المستوى الوطني والدولي فقد خصصت ميزانية وصندوق لدعم المؤسسات الناشئة، وخصصت وزارة كاملة لذلك، وتم إصدار تعليمة وزارية 12/75 لتوفير التمويل اللازم للمخترعين وتشجيعهم على استغلال براءات اختراعهم .

إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

هل مؤشر براءات الاختراع كاف لتقييم القدرات الابتكارية للجامعة؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل هناك مناخ مناسب بالجامعة لتشجيع القدرات الابتكارية؟
- ماهي وضعية المخترعين وبراءة اختراعهم بالجامعة وهل يمكن تحويلها الى مؤسسة ناشئة؟
- ما دور مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار بالجامعة في مرافقة أفكار المخترعين وتجسيدها على أمر الواقع؟

فرضيات الدراسة: للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- لا تتوفر الجامعة الجزائرية على مناخ ملائم يشجع على الابتكار.
- تعتبر براءات الاختراع مؤشر حديث لتقييم القدرة الابتكارية للجامعة
- دور مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار بالجامعة فقط يكمن تسجيل براءات الاختراع للمبتكرين داخل الجامعة.

أهمية الدراسة: تكمل أهمية الدراسة في دور الجامعة في تشجيع الابتكار، واستغلال جميع القدرات الابتكارية، ومرافقة المخترعين وتشجعيهم لتحويل أفكارهم الجديدة الى براءات اختراع وحمايتها وطنيا ودوليا وتحويلها الى مؤسسات ناشئة عن طريق مركز دعم التكنولوجيا والابتكار.

أهداف الدراسة: من الأهداف الأساسية التي أدت إلى اختيار هذا الموضوع ما يلي:

- معرفة جميع القدرات الابتكارية بالجامعة.
- طرق استغلال جميع براءات الاختراع بالمراكز.
- تطور الجامعة من مؤسسة خدمية الى مؤسسة اقتصادية مستقلة ومنتجة.

منهج الدراسة: في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الأكثر استخداما وشيوعا في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وقد تم الاعتماد في معالجة الفصل التطبيقي من خلال اجراء مقارنة بين مراكز الدعم والتكنولوجيا والابتكار بالجامعات محل الدراسة وتحليل محتوى القوانين ومناقشة نتائج الدراسة واختبار فرضياتها كما استخدمت الدراسة تقنيات جمع البيانات المتمثلة في تحليل المحتوى من مراكز الدعم والتكنولوجيا والابتكار بالجامعات محل الدراسة.

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة على تقييم القدرات الابتكارية بالجامعة كمتغير مستقل ومؤشرات براءات الاختراع كمتغير تابع.
- **الحدود الزمنية:** أجريت الدراسة التطبيقية خلال السداسي الثاني من السنة الجامعية 2023/2022.
- **الحدود المكانية:** تمت الدراسة التطبيقية في مركز دعم التكنولوجيا والابتكار بجامعة برج بوعريريج، مركز دعم التكنولوجيا والابتكار بجامعة المسيلة، مركز دعم التكنولوجيا والابتكار بجامعة بسكرة، مركز دعم التكنولوجيا والابتكار بجامعة الواد.

أسباب اختيار الموضوع: هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

- الرغبة والميول الشخصي لهذا الموضوع.

قلة الأعمال الأكاديمية التي تسلط الضوء على دور مركز دعم التكنولوجيا والابتكار في تشجيع المخترعين والطلبة لحماية أفكارهم وتحويلها الى براءات اختراع واستغلالها بالجامعة .

- محاولة ربط الدراسة النظرية بما هو موجود في أرض الواقع.
- أهمية الموضوع واحتلاله لصدارة الأحداث على مستوى الجامعة سواء في الكتابات العلمية أو الملتقيات الدولية أو التقارير أو براءات الاختراع.

صعوبات الدراسة:

- قلة المراجع.
- عدم وجود دراسات سابقة متخصصة بنفس الموضوع.
- قلة البيانات والمعلومات المتعلقة ببراءات الاختراع.

هيكل الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول الانتاج المستمر للابتكار في الجامعة، أما المبحث الثاني الاطار المفاهيمي لبراءة الاختراع وأما المبحث الثالث للدراسات السابقة، أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى الدراسة التطبيقية عبر اجراء مقارنة بين مراكز الدعم والتكنولوجيا والابتكار بالجامعات محل

الدراسة، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول دراسة مقارنة للجامعات في طلبات براءات الاختراع، أما المبحث الثاني النهج الابتكاري الجامعي للتشجيع على تسجيل براءات الاختراع، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة، وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

يعتمد الابتكار على جملة من مصادر المعرفة وتشمل نشاط البحث والتطوير، فعملية الابتكار تعتمد على عوامل كثيرة، تتجاوز مجرد البحث والتطوير والتكنولوجيا، ولا يمكن الإحاطة بها إلا عبر مجموعة واسعة من الأنشطة في جميع القطاعات، منها التقاسم والتفاعل المعرفي اللذان يرتكزان أساسا على قدرة الاتصالات والمهارات ذات الصلة .وهذه العوامل تزيد من صعوبة قياس الابتكار. ويسلم الخبراء اليوم بالحاجة إلى تحليل الابتكار بصفته ناتجها من أنشطة متعددة تعمل عبر شبكة متشعبة من التوصيلات، وهذا ما يتضح من تطور مفهوم الابتكار.

من الطرق الأساسية لاكتساب الابتكار تطوير المؤسسات وذلك عن طريق إدماج نشاطات البحث والتطوير داخل المؤسسة أو التعاون مع مراكز البحث العامة، والخاصة والجامعات، والنوادي العلمية والثقافية إضافة إلى المؤسسات الاقتصادية الأخرى.

تعد براءة الاختراع إحدى الوسائل التي تمكّن من الاستفادة من الاختراع بالجامعة، وتعتبر احدى المؤشرات الحديثة، خاصة عند توجه الطلبة لإنشاء مؤسسة ناشئة. نتناول هذا الفصل في ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الإنتاج المستمر للابتكارات بالجامعة

المبحث الثاني: براءة الاختراع مؤشر لقياس القدرة الابتكارية للجامعة

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: الإنتاج المستمر للابتكارات بالجامعة

يعتمد الابتكار على جملة من مصادر المعرفة وتشمل نشاط البحث والتطوير، سواء قادته مؤسسات القطاع العام مثل الجامعات أم الشركات، وحيازة التكنولوجيا بوسائل مختلفة .وفي حالة الشركات، يمكن أن يعتمد الابتكار على مساهمات يقدمها الزبائن والشركات الاستشارية والمؤسسات البحثية والتعليمية وغيرها من المعلومات العامة المتيسرة.

يمكن أن يحدث الابتكار على مستويات مختلفة، وتحديدا على مستوى المنتج أو عملية الإنتاج أو الإدارة، فابتكار المنتج يعني توليد منتجات أو خدمات جديدة، والابتكار في العملية يعني تحسين أو زيادة كفاءة الطريقة المستعملة في العملية الصناعية، كما يشمل الاستثمار شراء آلات جديدة للشركة.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الابتكار

كان المجتمع البدائي الذي أعقبه المجتمع الزراعي الذي تطور مع اكتشاف الزراعة ومع استقرار الإنسان في الأرض الزراعية، كما ظهرت الثورة الصناعية مع ابتكار المحرك البخاري، وفي كل هذا التطور كان هناك تزايد في الكفاءة والخبرة في إنجاز الأعمال وكذلك القدرة على الابتكار، واليوم أصبح الاقتصاد قائم على المعرفة، والمعرفة الإلكترونية قائمة على الإنترنت. فتطور هذا المجال كان باختراع الحاسوب في الخمسينات، ومن ثم تطورت الإنترنت في منتصف التسعينات، والموجة الخلوية بعد ذلك.

أولا: مفهوم الابتكار

لقد تعددت وجهات نظر الكُتاب والباحثين للابتكار حيث لا يوجد اتفاق واضح حول تعريفه لكن يمكن ذكر أهم وأشهر التعاريف لهذا المصطلح:

يعود أصل كلمة ابتكار **Innovation** إلى الكلمة اللاتينية **Innova tus** والتي تعني تغيير أو تجديد ويسمح هذا التعريف بتأويلين مختلفين:

- **تجديد** :أي العمل على تغيير ما هو قائم بالفعل.

- **التغيير** :أي إيجاد وادخال شيء جديد لم يكن موجود من قبل مثل : منتوج جديد، خدمة جديدة، فكرة جديدة .

والابتكار في اللغة كما ورد في كتاب لسان العرب مشتق من بَكَرَ ومنه أبكَرَ وابتكر، والبكر هو" أول كل شيء " أو " كل فعلة لم يتقدمها مثله[1]."

وقد استُعمل مصطلح الابتكار بالمعنى الحديث لأول مرة من طرف الاقتصادي **Josef Schumpeter** سنة1912، بقوله أن الابتكار هو " التغير المنشأ أو الضروري"، وقد ورد هذا التعريف في القاموس الإنجليزي

[1] Guillermo Cartes Robles, **Management de L'innovation Technologique et Des Connaissances : Synergie Entre La Théorie TRIZ et Le Raisonnement à Partir De Cas,** Thèse de doctorat, L'institut polytechnique de Toulouse, France, 2006, p08.

لأكسفورد، وعُرف في قاموس **Petit Robert** طبعة سنة 1992 على أن الابتكار هو" : ادخال شيء معَد من شيء جديد وغير معروف ". [1]

وعرّفه **Peter Drucker** بأنه" : التغير الذي ينشئ بُعداً جديداً من الأداء ". [2]

كما عرّفه أيضا **T. Peters بأنه :**" التعامل مع شيء جديد أي شيء لم يسبق اختياره ". [3] تعريف شومبيتر **:(J.A. Schumpeter)**: الابتكار هو هدم خلاق. [4]

وبأنه النتيجة الناجمة عن إنشاء طريقة أو أسلوب جديد في الإنتاج، وكذا التغيير في جميع مكونات المنتج أو كيفية تصميمه .... ولقد حدد خمسة أشكال للابتكار وهي:

- إنتاج منتج جديد ؛
- إدماج طريقة جديدة في الإنتاج أو التسويق؛
- استعمال مصدر جديد للمواد الأولية ؛
- فتح وغزو سوق جديدة ؛
- تحقيق تنظيم جديد للصناعة.

وعرفه **ميرز وماركي (Myers et Marquis)** بأنه " ليس حدثا فرديا مستقلا أو مفهوما أو فكرة جديدة أو حدوث ابتكار بشيء جديد وإنما هو عملية شاملة ومتكاملة تتضمن مجموعة مرتبطة من الأنظمة والعمليات الفرعية داخل المنظمة". [5]

كما يرى جيل فورد **(Guilford)** الابتكار أنه تفكير تغييري، كما يذكر **(شتاين)** الابتكار بأنه هو العملية التي ينتج عنها عمل جديد مقبول أو ذو فائدة لدى مجموعة من الناس. [6]

إذن يمكن أن نعرف الابتكار هو قدرة عملية لتطبيق أفكار مبتدعة نتيجة تفاعل مجموعة من الأنظمة والعمليات لإنتاج (فكرة، وسيلة، أداة، طريقة...) لم تكن موجودة من قبل، أو تطوير رئيسي لها دون تقليد، بما يحقق نفعا للمجتمع، وهو الشيء الوحيد الذي مهما زاد فإن الأفراد والشركات يطلبون المزيد منه، وهو صناعة المستقبل؛ لأنه يأتي بالفكرة الجديدة التي توجد المجال الجديد للبحث، ويأتي بالمنتج الجديد الذي ينشئ الطلب الجديد عليه، ويأتي بالسوق الجديد الذي يحرك الصناعة والاقتصاد نحو مستوى أعلى من التطور.

---

[1] دويس محمد الطيب، **محاولة تشخيص وتقييم النظام الوطني للابتكار في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،2011/2012، ص4.

[2] علاء محمد سيد قنديل، **دارة الابتكار**، . **القيادة الإدارية وإ** دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2010 ، ص12

[3] حباينة محمد، **دور التعلم في نشر الابتكار وتحقيق الميزة التنافسية في المؤسسة**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية، العدد 11 ، المدرسة العليا للتجارة، 2011 ، ص .82

[4] رعد حسن الصحن ، **إدارة الإبداع والابتكار** ، سوريا : دار الرضا للنشر ، 2000 ، ص28

[5] مامون نديم عكروش وسهير نديم عكروش ، **تطوير المنتجات الجديدة** ، الأردن : دار وائل للنشر، 2004 ، ص10

[6] مدحت أبو النصر، **تنمية القدرات الابتكارية لدى الفرد والمنظمة**، مصر : مجموعة النيل العربية ، 2004 ، ص34

ثانيا: أنواع الابتكار

توجد عدة محاولات لحصر أنواع الابتكار في تصنيفات مختلفة وبسبب تعدد المعايير قدمت تصنيفات عديدة للابتكار، وذلك حسب خصائص أو طبيعة أو مجال الابتكار أو دلالته المختلفة بوصفه ظاهرة معقدة المضامين وواسعة الأبعاد ويعد أهم تقسيم قدم في هذا المجال والأكثر استعمالا الابتكار الجذري والابتكار التدريجي.)

1- الابتكار الجذري والابتكار التدريجي

تعد درجة وعمق التغيرات التي يحدثها الابتكار في المنظمة هي أساس هذا التقسيم بعض الابتكارات تحدث تغيرات جديدة في للمؤسسة فتدعى بالجذرية، بينما الابتكار التدريجي أو التحسيني فيعني إدخال تحسينات وتعديلات على ما هو قائم من قبل من أجل أن يستمر.

- **الابتكار الجذري:** الابتكار الجذري هو تغيير في منتوج ما أو طريقة عملا مختلفة تماما عن المنتوج أو طريقة العمل السابقة ومن خلال هذا التغيير الجذري يحقق دورة ابتكارية جديدة ذات مستوى أعلى من الدورة السابقة من حيث الكفاءة ما يؤدي إلى رفع تنافسية المؤسسة ودفع التقدم في المجتمع عموما. [1]

وفي تعريف آخر هو "سلعة جديدة تماما تحل محل سلعة قائمة، أما الابتكار التدريجي فيعني تعديلا في سلعة موجودة" ، غير أن هذا التصنيف يركز على السلعة في حين أن الابتكار كما رأينا سابقا قد يكون فكرة أو منتج أو طريقة أو تنظيم، وعليه فإن الابتكار الجذري يعني التوصل إلى ما هو جديد بشكل تام ولم يكن موجود من قبل. ويعتمد الابتكار الجيد على تقديم نوع خاص من المنتوجات يصعب على المؤسسات تقليده وبالتالي يخلق هذا المنتوج سوق خاص به.[2]

- **الابتكار التدريجي:** هذا النوع يتوصل إليه من خلال التحسين وإدخال تغييرات صغيرة وكبيرة تمكن من تطوير المنتج وملائمة استخداماته، غير أن هذا النوع قليل الحماية وسهل التقليد خاصة في حال الإقبال الكبير على هذا المنتوج.

2-ابتكار المنتج وابتكار العملية

- **ابتكار المنتج** :يتعلق ابتكار المنتوج بخصائص ومكونات المنتوج نفسه؛ وهو " إحداث تغيير في مواصفاته وخصائصه لكي يلبي بعض الرغبات أو يشبع بعض الحاجيات بكيفية أحسن " [3] ويهدف إلى عرض منتجات في السوق تتصف بالتجديد بالنسبة للمعروضات من المنتجات المتواجدة في نفس السوق، وتعطي مزيدا من المرونة للإنتاج وتخفيض التكاليف، ويمكن أن يكون الابتكار في الوظائف التي يؤديها المنتوج أو في شروط استعماله، إذن الابتكار للمنتوج يتعلق بثلاثة جوانب وهي كالتالي:[4]

---

[1] نجم عبود نجم، **القيادة وادارة الابتكار**، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2015، ص18.

[2] علي الشريف ، **الإدارة المعاصرة** ، مصر : الدار الجامعية، ، 2000 ، ص339

[3] محمد سعيد أوكيل ، **اقتصاد وتسيير الإبداع التكنولوجي** ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1994 ، ص34

[4] Joël BROUSTAIL, Fréderic FRERY , **le management stratégique de l'innovation,** , paris : édition Dalloz, 1993, p 07.

- **ابتكار التركيبة الوظيفية للمنتج:** كاختراع تركيبة جديدة للمنتوج أو تغيير جذري فيه، الهاتف النقال اعتبر ابتكارا في التركيبة الوظيفية للهاتف التقليدي ؛
- **ابتكار التركيبة التكنولوجية للمنتوج** : ويخص الخصائص التقنية للمنتوج (تطور آلة التصوير أو التلفزيون مع إدخال تقنية الصورة عالية الجودة، حيث أصبحت المشاهدة أكثر، وضوحا أعتبر هذا ابتكارا في التركيبة التكنولوجية للمنتوج)؛
- **ابتكار العناصر أو الخصائص المقدم فيها المنتوج** : وتخص الشكل المقدم فيه المنتوج(مثلا تغير شكل السيارة من سنة لأخرى) .

– **ابتكار عمليات الإنتاج:** وهو يخص ابتكار أسلوب الفن الإنتاجي، ويعرف بأنه " كل تجديد أو تغيير في أساليب الإنتاج يهدف إلى تحسين الإنتاج وتخفيض تكاليفه"، ويهدف أيضا إلى تحسين أداء الأسلوب الفني للإنتاج مما يترتب عنه نتائج إيجابية في المردودية والكمية [1]، ومنه فإن تحسين أساليب الإنتاج عن طريق استغلال الابتكار يؤدي إلى رفع فعالية الجهاز الإنتاجي وتحسين جودة المنتوجات، وبالتالي تحقيق أرباح أكثر وضمان ميزة تنافسية دائمة للمؤسسة.

إن العلاقة بين الابتكار للمنتوج والابتكار للأسلوب الفني للإنتاج متداخلة فيما بينها، فإحداث تغيير في المنتوجات قد يتطلب ضرورة إحداث تغيير في طريقة إنتاجها، وتتوقف هذه العلاقة على عاملين أساسيين هما :

– طبيعة المنتوج (استثماري أو استهلاكي)؛

– درجة الابتكار (جذري أو طفيف)؛

المنتوجات الصناعية أو الاستثمارية يتطلب التغيير فيها تغييرا في طريقة إنتاجها بينما المنتوجات الاستهلاكية لا يتطلب التغيير فيها ضرورة إجراء تغيير في طريقة إنتاجها، وبالنسبة لدرجة الابتكار، المنتوج الذي أبتكر فيه جذريا يتطلب إحداث تغيير في طريقة إنتاجه

3– ابتكارات داخلية وابتكارات خارجية

تصنيف الابتكارات طبقا لمن يبادر بها، وهنا يمكن أن نميز بين نوعين من الابتكارات:

– **ابتكارات داخلية:** ناتجة من داخل المؤسسة وبقدراتها الذاتية، من خلال البحث والتطوير داخل المؤسسة وتعد الشركات الأمريكية رائدة في الابتكارات الداخلية، وهي تخصيص موارد هامة من ميزانيتها للاستثمار في البحث والتطوير، بهدف تحقيق ميزة تنافسية من خلال التقدم التكنولوجي وبالتالي الاستحواذ على الأسواق.

– **ابتكارات خارجية:** تأتي من خارج المؤسسة والتي بدورها يمكن أن تكون مفروضة على المؤسسة من الخارج (في بعض أحيان تفرض الدولة على مؤسسات ابتكارات ضمن أطر محددة) ، أو الابتكارات التي يتم الحصول عليها من خارج المؤسسة عن طريق التراخيص أو شراء مؤسسة أخرى بالكامل صاحبة الاختراع) عن طريق الاستيلاء (غير أن العديد من المؤسسات لا تميل إلى الأسلوب الأخير لمجرد أنه لم يبتكر داخلها ولقد عانت

[1] محمد سعيد أوكيل ، مرجع سابق ، ص34 .

الشركات الأمريكية بسبب هذه العقدة طويلا، في مقابل الشركات اليابانية التي لا تتوانى في أخذ أي فكرة جديدة مهما كان مصدرها.[1]

وهناك تصنيفات أخرى للابتكار، تجمع فيها التصنيفات القائمة على معيار التخطيط الابتكاري، وهكذا يتم التمييز بين الابتكارات المبرمجة، أي تلك التي تم الإعداد لها وتخطيطها من طرف المنظمة وغالبا ما تكون مستمرة والابتكارات غير المبرمجة.

كما حددت العديد من الدراسات أنواع مختلفة للابتكار بغرض التعرف عليها ومن هذه الأنواع ما يلي:

4- الابتكار الإداري والابتكار التكنولوجي:

- **الابتكار الإداري:** الابتكار الإداري هو عبارة عن مجموعة من العمليات التي يتم من خلالها توليد أفكار جديدة ومقبولة من طرف المؤسسات وتتمثل هذه العمليات في المساهمة في بناء المعرفة، التخطيط، تحقيق النجاح، تنفيذ الأنشطة الأولية.

وهو أيضا قدرة الفرد على استخدام امكانياته الذهنية أو العقلية والاستفادة من الإمكانيات والموارد المتوفرة أو الممكنة لتقديم أداة أو وسيلة أو فكرة أو منتج جديد نافع ومفيد للمؤسسة وأعضائها وعملائها.[2]

- **الابتكار التكنولوجي:** يشمل الابتكار التكنولوجي المنتجات والعمليات الجديدة أو التغيرات التي تطرأ على المنتجات والعمليات الحالية، فهو تكنولوجيا التصميم، التصنيع، والأنشطة التجارية المتعلقة بأول تطبيق تجاري من المنتجات والعمليات الجديدة. [3]

ويُعرف الابتكار التكنولوجي بأنه": عملية تتطلب التعاون والتنسيق بين عدد من الأنشطة المتداخلة في المؤسسة من أجل استخدام وتبني الأفكار الجديدة والتطورات التكنولوجية، باعتماد أساليب علمية نظامية لغرض تقديم خدمة أو منتج جديد بالنسبة للمؤسسة.[4]

كما قد اتفق (**Edvinsson 2004**) و(**Carson 2004**) في تعريفهما على أن الابتكار التكنولوجي هو إعادة استخدام المعرفة ووجهات النظر القائمة وخلق المعرفة الجديدة التي لديها إمكانية للتطبيق العلمي في تطوير منتجات أو عمليات جديدة، ثم تسويقه والاستفادة منه . [5]

- **الابتكار الإضافي أو المساعد:** يُعرف على أنه "الابتكار الذي يذهب إلى ما وراء الوظائف التقليدية، كأن يقوم محترفو التسويق بتطوير برنامج تسويقي بمساعدة الزبائن، وتعزيز برنامج خدمة عامة فريدة، يُعد هذا

---

[1] نجم عبود نجم ، مرجع سابق ، ص109 .

[2] عطوات سلمى وآخرون، **أثر تبني الابداع الإداري على تحسين الأداء الوظيفي لعينة من رؤساء المصالح في قطاع التعليم العالي**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد 10، 2016 . ص 54 .

[3] محمد قريشي، صفاء بياضي، **الابتكار التكنولوجي في المؤسسات (أنواعه، مصادره، والعوامل المؤثرة فيه)**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، العدد 34 ، الجلفة، ص 54 .

[4] بن يامين خالد، **الابداع التكنولوجي كأداة لرفع تنافسية المؤسسات الجزائرية**، مذكرة ماجيستير في إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2012/ 2013، ص50 .

[5] سنوسي سيد أحمد، عمارني عبد النور قمار، **دور الابتكار التكنولوجي في حل مسائل البيئة وتحقيق ميزة تنافسية**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد .15 ديسمبر 2017 ، ص 184.

ابتكارا إضافيا"، ويعرفه **Damanpour** بأنه" : الابتكارات التي تشكل حدود البيئة التنظيمية، والتي تذهب إلى أبعد من الوظائف الابتدائية للعمل بالمؤسسة"، وأضاف **Dangayach Etal** على أن الابتكارات تهدف إلى تقديم تحسينات في المنتجات كخدمات إضافية، لتلبية حاجات السوق والاستعانة بقدرات المؤسسة في مجال البحث والتطوير والتدريب وأكد نفس الشيء **(West stal)** أن هذا الابتكار يتعلق بالبرامج والخدمات التي تتجاوز النشاطات الوظيفية الأساسية للمؤسسة، مثل برامج تنمية الوظائف التعليمية والمكاتب العامة، وبذلك نجد أن هذه الابتكارات تُحدث تغيرات في أهداف المهام.[1]

ثالثا: نماذج الابتكار

هناك ثلاث نماذج للابتكار، إما نموذج الابتكار عن طريق الصدفة أي لم يكن ضمن الأهداف المسطرة، أو النموذج الخطي انطلاقا من البحث والتطوير إلى عملية الإنتاج والتسويق، والنموذج الأخير وهو النموذج التفاعلي الذي يمتاز بالديناميكية والتغذية العكسية ذلك ما يعطيه فعالية أكبر.

1- نموذج الابتكار عن طريق الصدفة

يأتي هذا النموذج عن طريق الصدفة من خلال كون أن هناك فرد أو مجموعة أفراد أو مؤسسة ما تعمل في مجال البحث والتطوير لإيجاد ابتكار محدد، وأثناء هذا العمل يحصل اكتشاف شئ آخر مهم لم يكن ضمن الأهداف المسطرة لهذا العمل، غير أن هذا النموذج نادر نوعا ما حيث أنه يعتمد على نمط معين من الأفراد المبدعين وهم العباقرة وبالتالي يتطلب من المؤسسة البحث على هذا النوع القادرين للتوصل إلى أفكار جديدة ومن ثم إلى ابتكار جديد وفي أسرع وقت من الآخرين [2]

2- نموذج الابتكار الخطي

وهو رؤية ابتكارية مبسطة تنظر إلى العملية الابتكارية من منطلق النقل البسيط للتكنولوجيا من القاعدة البحثية إلى المجال الصناعي. وقد تطورت النماذج الابتكارية بعد الحرب العالمية الثانية على أيدي علماء الاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال المزج بين المعرفة والابتكار ونظرا لسهولة هذه النماذج فقد أصبحت واسعة الانتشار في المؤسسات وسيطرت على السياسات العلمية والصناعية لها. تكمن الفكرة الأساسية لعملية الابتكار وفق النماذج الخطية في أن الابتكار يحدث نتيجة التفاعل بين قاعدة العلم والمعرفة (الجامعات والمعاهد العلمية) والتطور التكنولوجي في صناعة ما، والحاجات والرغبات الموجودة في سوق معين.[3]

3- نموذج الابتكار التفاعلي

يرتكز النموذج المتزامن على أساس أن الابتكار يحدث كنتيجة لعملية التجميع والتكامل المتزامن للمعرفة والمهارات والقدرات في ثلاث وظائف رئيسية، حيث تعتبر هذه الوظائف ضرورية لحدوث الابتكار وفق هذا

---

[1] بوبعة عبد الوهاب، **دور الابتكار في دعم الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري، قسنطينة، .201/2012 ، ص4 .

[2] نجم عبود نجم ، مرجع سابق، ص36 .

[3] مأمون نديم عكروش ، سهير نديم عكروش ، مرجع سابق ، ص18 .

النموذج، وتزامن الأنشطة الابتكارية فيما بينها يساهم في تنشيط التغذية العكسية لهذه الوظائف وتحسين العملية الابتكارية الجديدة [1]

المطلب الثاني: متطلبات تعزيز الابتكار بالجامعة

يعد نقل التكنولوجيا من الخارج من الطرق الهامة لاكتساب الابتكار، من خلال تحسين المستوى التكنولوجي وزيادة نموه، بالإضافة إلى الابتكار الداخلي الذي يتم عن طريق البحث والتطوير، الذي لا يتم بدوره دون وجود النقل الداخلي للتكنولوجيا وتوطينها.

يرتبط نشاط البحث والتطوير بالابتكار وتنمية المعارف المكتسبة وتحويل النتائج المتوصل إليها إلى سلع وخدمات وتطوير العمليات والمنتوجات بشكل يسمح للمؤسسة بتحقيق ميزات تنافسية، من خلال التوصل إلى إنتاج واكتشاف منتوجات وطرق جديدة أو إدخال تحسينات على الآلات والمنتوجات والطرق المستعملة.

ومن الطرق الأساسية لاكتساب الابتكار تطوير المؤسسات وذلك عن طريق إدماج نشاطات البحث والتطوير داخل المؤسسة أو التعاون مع مراكز البحث العامة، والخاصة والجامعات، والنوادي العلمية والثقافية إضافة إلى المؤسسات الاقتصادية الأخرى.

أولا: علاقة البحث والتطوير بالابتكار في الجامعة

يجب توفر عدة متطلبات أساسية في مجال البحث والتطوير من أجل تحقيق الابتكارات وتعزيزها لصالح المجتمع والمؤسسات والأفراد ونذكر أهمها:

1- البنية التحتية:

تتمثل في مراكز البحث والجامعات التي تؤدي دورا مهما في إيجاد تقاليد رصينة للبحث الأساسي، وما يسهم به في إثراء التراث المعرفي الإنساني، والبحث التطبيقي وما يسهم به في تطوير رصيد المجتمع من الابتكارات العملية، كما أنها تساهم في خلق وتعزيز المكانة للباحثين المتميزين والمبتكرين.

2- التمويل:

قد تأخذ عملية التمويل عدة أشكال سواء من جانب الدولة أو المؤسسة، عن طريق الدولة يمكن أن يكون التمويل من خلال الإعفاء الضريبي مما يسمح للمؤسسات من الاعتماد على قدرة تمويلها الذاتية بإعادة استثمار مبالغ الضرائب الغير مدفوعة، إما في تغطية التكاليف المرتفعة، أو تغطية الأخطار والخسائر

ويمكن كذلك التمويل بالقروض، بالنسبة للقطاعين العام والخاص، نظرا لأن نشاطات البحث والتطوير تتطلب مبالغ ضخمة، إضافة إلى أن استغلال ابتكارات المنتوج والطرق الفنية الجديدة يحتاج إلى قروض ومساعدات مالية.[2] ويعتبر جانب التمويل ونقص الإمكانيات من بين المشاكل التي تعاني منها البلدان النامية إذ تعتمد في

[1] مأمون نديم عكروش ، سهير نديم عكروش ، مرجع سابق، ص23.

[2] محمد سعيد أوكيل، **وظائف ونشاطات المؤسسة الصناعية**، مرجع سابق، ص135.

أغلب الأحيان على البنوك ولمؤسسات المالية كمصدر للدعم، عكس البلدان المتطورة التي تتوفر على هيئات حكومية خاصة تساعد في ذلك.

3- الكفاءة الفنية لعمال البحث والتطوير: إذا لم تتوفر الكفاءة الفنية الجيدة في المستخدمين المعنيين بمشاريع البحث ولتطوير، فإن النتيجة ستكون سلبية لا محالة، ومن أهم الصفات التي يجب أن تتوفر فيهم هي:[1]

- أن يكتسبوا معارف تقنية عالية؛
- أن تكون لديهم مهارات علمية جيدة؛
- أن يكونوا قادرين على فهم وكذلك تفسير النتائج المخبرية؛
- أن يتمكنوا من الاستعمال الأمثل للمجلات المتخصصة كمصادر هامة للمعلومات.

كما يتطلب التسيير الفعال، أن يقوم مدير البحث والتطوير بمعرفة القدرات الفردية وتشجيعها والمحافظة عليها بكل الوسائل الممكنة.

4- الحرية وتحرر الأفكار: حيث أن مثل هذه الأجواء هي التي توفر الضمان في إيجاد مجتمع التفتح العلمي بكل ما يعنيه هذا التنوع من إثراء النشاط العلمي والبحثي بالمشروعات الجديدة من خلال ابتعاد السياسة ومراكز النفوذ وجماعات الضغط عن التأثير على البحث .[2]

ثانيا: دور الجامعة في عمليات الابتكار

إن توفير البيئة الملائمة والاجراءات اللازمة لإنجاز البحوث العلمية أمر ضروري لإعطاء الباحث الدافع الحقيقي للإنجاز والابتكار،[3] ومن بين أهم هذه الإجراءات ما يلي:

1- رسم سياسة واضحة للبحث العلمي في الجامعات:

لا بد أن ينطلق البحث العلمي من سياسة محددة يتم الاتفاق عليها، ومعلومة لجميع أعضاء تلك المؤسسات العلمية في ضوء خطط واضحة وفق سياسات ثابتة للبحث العلميّ بحيث تنطلق من الواقع المجتمعي، ويمكن وضع هذه الخطط من خلال مجموعة من الخبراء والأساتذة المتخصصين" كل في مجاله "في ضوء مجموعة من الاعتبارات، منها:

- أن تكون الخطة البحثية ضمن أولويات محددة، ومرتبطة بخطة التنمية في المجتمع.
- أن تركز على الأبحاث التطبيقية التي تعالج مشاكل الانتاج وتؤدي إلى تطويره.
- أن تراعي الخطة المقترحة متطلبات ومتغيرات العصر أي تركز وتختار الأبحاث وفقا لمتطلبات الفترة الزمنية، فلكل عصر متطلباته واهتماماته.
- إنشاء هيئة مستقلة مكونة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة للتخطيط ومتابعة جميع أنشطة قطاع الدراسات العليا والبحوث.

---

[1] محمد سعيد أوكيل، نفس المرجع، ص85 .

[2] قدي عبد المجيد، **أسس البحث العلمي في العلوم الاقتصادية والادارية** : الرسائل والأطروحات، الجزائر: دار الأبحاث، 2009، ص24.

[3] فتيحة زايدي، عبد الباسط هويدي، **المؤسسة الجامعية فضاء لإنتاج المعرفة العلمية" وضعية مخابر البحث العلمي والكفاءات البحثية بالجامعة .الجزائرية**"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 27، ديسمبر 2016، ص481.

- دعم المشاريع البحثية بالجامعة، وتقديم جوائز وطنية كبيرة لتشجيع الابتكار.
- رسم السياسات العامة الكفيلة بتبني القطاع الخاص للاستثمار في البحث العلمي.

2- إعداد استراتيجية ذات أهداف محددة للبحث العلمي بحيث:

- تكون الاستراتيجية ذات مراحل.
- تأخذ في الاعتبار القدرات والموارد المتوفرة.
- يتجه الاهتمام إلى مجالات بحثية أكثر تقدما إذا تطورت البنية الأساسية للبحث العلمي وتوفرت الكوادر اللازمة للقيام بتنفيذ البرامج البحثية.
- يقدم صناع القرار الدعم المادي للباحثين.

3- تطوير البنية الأساسية والتحتية المشجعة للبحث العلمي في مجال المعلوماتي: وذلك من خلال:

- التأكيد على الدور الهام للمكتبات سواء بشكلها التقليدي أو الحديث الذي يعتمد على شبكة الأنترنت.
- تدريب جميع الباحثين على أساليب البحث التكنولوجية الجديدة بما يمكنهم من الاطلاع والحصول على المعلومات التي تهمهم في مجال التخصص.
- بناء قاعدة علمية معرفية للتعليم العالي وفق المعايير المعتمدة عالميا.

4- طرح آليات جديدة تشجع أعضاء هيئة التدريس على إجراء البحوث العلمية والابتكارات:

وعدم اختزلها في الحصول على الترقية فقط، بل أن تكون هي الشغل الشاغل له وذلك من خلال:

- زيادة الدعم المخصص للنشر العلمي.
- زيادة عدد الجوائز العلمية المقدمة من الدولة والجامعة.
- ربط الانتاج العلمي والنشاط البحثي كشرط للترقية.
- إيجاد نوع من الشراكة بين الجامعة وبين المؤسسات، لتنشيط تسويق الأنشطة الابتكارية ونتائج البحوث ووضعها حيز التطبيق.
- زيادة الاهتمام بالباحث وتحسين وضعه المادي، ومستوى معيشته، لكي يتفرغ بشكل كامل للبحث العلمي.

5- عقد اتفاقيات وشراكات بحثية بين الجامعات وبين مؤسسات الإنتاج: وذلك من خلال:

- تحقيق التعاون والربط الفعال فيما بين مراكز البحوث والجامعات من جهة وبين المؤسسات الانتاجية من جهة أخرى.
- تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في دعم وتمويل البحث العلمي . [1]

6-توفير الدعم المالي والامكانيات اللازمة للبحث العلمي والابتكار بالجامعات: وذلك من خلال:

- إنشاء صندوق تمويل البحث العلمي بميزانية مستقلة.

[1] هاني محمد يونس موسى، **دور الجامعة في تطوير البحث العلمي كمدخل لتحقيق مجتمع المعرفة " دراسة في المعوقات وإمكانية التأسيس"**، بحث منشور بمجلة كلية التربية، العدد02 ، 2014 ، ص35 ص 36 .

- إعداد كوادر إدارية وفنية معاونة للباحثين في الجامعة.
- إنشاء قاعدة معلومات مشتركة بين الجامعات والقطاع الخاص.
- تشجيع الهيئات والتبرعات والأوقاف والمنح الموجهة للبحث العلمي بالجامعات.

7- هيئة المناخ التنظيمي المناسب.

8- تبني آليات واضحة لتسويق الابتكارات: مع أهمية التنسيق مع القطاع الخاص في ذلك ومع امكانية انشاء هيئة لتسويق الاختراعات والابتكارات والأبحاث العملية في ظل توفير إعلام علمي عن إمكانات الجامعة. [1]

ثالثا: حماية الابتكار بالجامعة

تبذل المؤسسات مجهودات كبيرة من أجل الحصول على ابتكارات جديدة حيث تتطلب عملية الابتكار استثمار مبالغ كبيرة وإمكانيات بشرية ومالية معتبرة من خلال نشاط البحث والتطوير للحصول على منتوجات أو أساليب إنتاج متطورة تحقق ميزة تنافسية، غير أن هاته الابتكارات تكون عادة عرضة للسرقة من خلال التقليد وهي وسيلة سهلة بالنسبة للمؤسسات المنافسة للاستفادة من هذه الابتكارات بعد التأكد من نجاحها بالتالي تتحطم الميزة التنافسية للمؤسسة المبتكرة لذلك لجأت الدول إلى حماية المؤسسات المبتكرة وحتى الأشخاص من سرقة الابتكارات من طرف المؤسسات المنافسة وذلك لضمان حقوق المبتكر لتشجيعه على الاستمرار في التطوير وخلق قيمة مضافة جديدة ما يمكن الدول من التطور المستمر واحتلالها مراكز متقدمة كقوة اقتصادية، ومن أهم طرق حماية الابتكار: [2]

- براءة الاختراع؛
- العلامات؛
- النماذج؛

أ- **براءة الاختراع** هي عبارة عن وثيقة رسمية تصدر من هيئة وطنية أو دولية تضمن حقوق ملكية الاختراع لصاحبه وهذه الوثيقة تحتوي على كل المعلومات الخاصة بالإبداع أو الاختراع، وتتضمن تسجيل الاختراع باسم صاحبه بعد تأكد الهيئة المانحة لهذا الاختراع أنه لم يطرح سابقا أي أنه شيء جديد، وتعطيه حق الملكية وحرية الاستعمال، ويشكل تاريخ الإيداع ونطاقه أهمية قصوى للمؤسسة، حيث أنه يرتبط باستراتيجية المؤسسة، فكلما كان الابتكار هاما وجبت حمايته على أوسع نطاق ممكن ضد عمليات التقليد والمنافسة غير الشرعية خصوصا إذا كانت المؤسسة تتوجه نحو الأسواق الخارجية .وللحصول على مثل هذه البراءات يجب إتباع إجراءات تتمثل في:

- إيداع طلب لدى الهيئة المختصة بإصدار براءة الاختراع سوى وطنية أو دولية (في الجزائر مثلا المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية)

[1] هاني محمد يونس موسى، **مرجع سابق**، ص37 ص 38.

[2] محمد سعيد أوكيل ، **اقتصاد وتسير الإبداع التكنولوجي**، مرجع سابق، ص 164 ص 167.

- دراسة الطلب من قبل الهيئة المختصة، وتتناول معايير الأسبقية، والشروط الضرورية اللازمة لمنح الحماية القانونية والتي تتمثل في: الأصالة، الحداثة، الجهد الفكري، إمكانية التطبيق الصناعي.

ب- العلامات: لقد أصبحت العلامات التجارية المسجلة أو ما يسمى) الماركة المسجلة (لها وزن كبير في السوق حيث أن الزبائن لهم ولاء لعلاماتهم المفضلة، ذات المعايير والمواصفات التي يرغبون فيها، لذلك تقوم الدول بحماية العلامات المسجلة من استخدامها من المؤسسات المنافسة، يمكن للمؤسسة حماية ابتكاراتها عن طريق علامات أسماء أو رموز تميز منتوجاتها عن المنتوجات الأخرى الموجودة في الأسواق، ويترتب عن هذا النوع من الحماية حماية شهرة المؤسسة والفوائد الناتجة عنها.

ج- النماذج: ويرتبط هذا النوع بالخصائص الشكلية والمميزة للمنتجات الجديدة، والأهمية لمثل هذه الحماية تتمثل في إبراز اسم المؤسسة أو الشخص المبتكر مما يسمح لها أو له بتحقيق غايات معينة ليست مادية شرطا، فقد يحتاج مستعملون مساعدة لتطوير هذه النماذج، فيتقدمون من صاحب الابتكار الأصلي لإبرام العقود التي قد تتضمن دفعا ماليا أو غير ذلك.

ثالثا: قياس الابتكار

في ظل اقتصاد المعرفة، ظهرت حاجة ملحة إلى وضع مؤشرات ابتكار أفضل، صالحة لقياس ابتكار المنتجات والعمليات التكنولوجية والأداء المتصل به، حيث أن تحسين القدرات على قياس ابتكار المنتجات والعمليات التكنولوجية يمكن الحكومات من التعامل بكفاءة، ولتصميم هذه المؤشرات تطلب التركيز على عوامل أساسية، بغية الارتقاء بالنشاط الابتكاري على مستوى الشركة، وتأمين أطر سياسات مواتية على المستوى الوطني. يعتبر نطاق مصادر المعلومات عن الابتكار والتغير التكنولوجي هو أحد المعالم الهامة في قياس الابتكار باستخدام طرائق المسح التقييسية، حيث يرتبط تدفق المعرفة ارتباطًا وثيقًا بالعملية الابتكارية، من جهة المدخلات وتصف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أربعة أنواع رئيسية لتدفق المعارف أو المعلومات.[1]

- التفاعل بين الشركات، ولا سيما عن طريق الأنشطة البحثية المشتركة؛
- أنشطة البحث المشتركة بين الشركات والجامعات ومؤسسات البحث العامة، وضمنها المشاركة في براءات الاختراع وفي النشر؛
- نشر التكنولوجيا والمعرفة إلى الشركات، باعتماد آلات ومعدات جديدة؛
- تنّقل الموظفين حاملين معهم المعارف الضمنية، وخاصة داخل كل من القطاعين العام والخاص

أو بينهما. وكانت المسموح على مستوى الشركات هي الأكثر شيوعا في جمع المعلومات عن النشاط الابتكاري بشأن بعض القطاعات الصناعية الخاصة أو بعض البلدان. وهناك نهج شائع آخر هو دراسة التفاعل بين مجموعات من الشركات أو القطاعات، بحيث تتكشف أنماط تدفق المعرفة بين المجتمعات.

[1] Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), "**National innovation systems**", Paris, OECD, 1997. Available at:http://www.oecd.org/pdf/M000014000/M00014682.pdf.

وقد أصبح قياس الابتكار والقدرة الابتكارية من التحديات الجديدة نسبيا، والعمليات المعقدة المشتركة في التغيير الابتكاري والمؤسسي أو القطاعي أو الوطني، على مستوى المنتجات أو العمليات، في الخدمة أو في أنشطة التصنيع، تجعل قياس القدرة الابتكارية مهمة معقدة للغاية. وقد كانت هناك تجارب ميدانية لقياس الابتكار، ومن الجهود الرائدة لقياس الابتكار ما سميا بكتيب أوسلو الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وقد شمل إجراء مسح للابتكار للفترة 1992 – 1993، والمجالات التي شملها المسح :

1- أهمية المصادر المختلفة للمعلومات التكنولوجية:

- المصادر الداخلية: داخل الشركة أو مجموعة الشركات؛

-المصادر المستندة إلى السوق :موردو الأجهزة والمنتجات المتوسطة والآلات، والزبائن والمنافسون والاستشاريون؛

-منظمات البحث :الجامعات والمختبرات الحكومية وغيرها من المنظمات التكنولوجية؛

-معلومات يسهل النفاذ إليها :براءات الاختراع واجتماعات الباحثين والمنشورات العلمية والتقارير.

2- الطرائق المستخدمة لشراء التكنولوجيا ونقلها:

-شراء حقوق الاستعمال وبراءات الاختراع؛

-تكليف خارجي بالبحث والتطوير يعهد إلى شركات متخصصة أو استشاريين أو منظمات بحثية؛

-شراء حصة شركة أخرى، تملك المعرفة والقدرات المطلوبة؛

-شراء الآلات مع التكنولوجيا المجسدة؛

-صلات غير رسمية مع الجامعات ومع شركات أخرى وغيرها؛

-تعاون رسمي في البحث والتطوير مع مشاريع مشتركة للبحث.

3- التعاون في البحث والتطوير مع أنواع مختلفة من المنظمات:

-شركات؛

-جامعات؛

-مختبرات حكومية.

4 -العوائق أمام استيراد الابتكار:

-عوامل اقتصادية :إفراط في المخاطرة، وافتقار إلى الموارد، وارتفاع في التكاليف، وطول فترة التسديد؛

-عوامل من داخل الشركة :عدم كافية القدرة الابتكارية، والافتقار إلى الموظفين المختصين، والافتقار إلى المعلومات عن الأسواق والتكنولوجيات ذات الصلة، ومقاومة التغيير، وعدم وجود فرص للتعاون مع منظمات أخرى، الخ.

-عوامل أخرى :عدم وجود الفرص التكنولوجية، والأنظمة، وعدم اهتمام الزبائن، الخ.

5-العوامل التي تجعل الجامعة من المنظمات المبتكرة

لقد أصبح أحد معايير تقييم الجامعات على المستوى العالمي هو معيار البحث العلمي وما تقدمه الجامعات من ابتكارات. فالتميز في مجال الابتكار يعد المؤشر الحقيقي لتقدم الدول ورقي مجتمعاتها. لذلك لم

يعد البحث العلمي ترفا تقوم به المؤسسات التعليمية للوصول إلى الإبداع والتميز لتحقيق التنمية المستدامة، بل أصبح ضرورة لما له من قدرة على حل العديد من المشكلات الاقتصادية والصحية والتعليمية والتربوية والاجتماعية، وفق أسس علمية صحيحة. ومن هذا المنطلق كان من الطبيعي أن تولي الجامعات اهتمامها وتوجيه نشاطها إلى تدريب كوادرها من باحثني وطالب على إتقان أساليب البحث العلمي التي تؤدي إلى الإبداع، ومن ثم إلى ابتكار منتجات جديدة، أو تطوير منتجات قائمة تؤدي إلى رقي المجتمع ورفاهيته. ولكي تكون الجامعة مبتكرة، لا بد أن تعمل الإدارة العليا فيها على إيجاد وتعزيز عدد من العوامل والشروط التي تساعد على تنمية ثقافة الابتكار لدى أفرادها، مما يؤدي لأن تصبح ضمن الجامعات المبتكرة عامليا. ويمكن تلخيص هذه الشروط والعوامل فيما يلي:

- نشر ثقافة الابتكار
- التعاون مع الصناعة
- الإسهام في إنشاء الشركات الناشئة وحاضنات الأعمال
- دعم وتحفيز العاملين
- إنشاء مكتب لتسويق منتجات الجامعة
- العمل على تقليل نسبة عدد الطالب إلى عدد أعضاء هيئة التدريس
- ميزانيات البحوث.

المبحث الثاني : براءة الاختراع مؤشر لقياس القدرة الابتكارية للجامعة

تعد براءة الاختراع إحدى الوسائل التي تمكّن من الاستفادة من الاختراع بالجامعة، ولمعرفة براءة الاختراع لابد من التعرف جيّدا على هذا المستند وشروط منحه استنادا إلى القانون الجزائري والأشخاص المكلّفين باستغلاله وأخيرا ظروف انقضائه، لذا سنخصّص هذا المبحث لتناول مفهوم براءة الاختراع، شروط منح براءة الاختراع، وكيفية استغلال براءة الاختراع بالجامعة، انقضاء براءة الاختراع، الحماية القانونية لبراءة الاختراع.

المطلب الأول: أساسيات حول براءات الاختراع

قبل تعريف براءة الاختراع، لا بأس أن نعرّج على تعريف حقوق الملكية الصناعية باعتبار أن براءة الاختراع نوع من أنواع حقوق الملكية الصناعية.

أولا مفهوم براءة الاختراع:

هي شهادة تمنح من المصلحة المختصة لحماية الاختراع لمن يدعي توصله لاختراع بعد استكماله لمجموعة من الشروط تتضمن وصفا دقيقا لاختراع ما وتخوّل صاحبها القدرة على استغلالها آما تمنح البراءة لكل تعديل أو تحسين أو إضافة ترد على اختراع سبق وأن منحت له البراءة أو طريقة صناعية مستحدثة أو

مطوّرة وأدى تطوّرها إلى خفض تكاليف الإنتاج، أو إنتاج سلعة أآثر جودة، أو استعمال مزدوج لذات السلعة التي انت تنتج بالطريقة السابقة.

وتجدر الإشارة إلى أن براءة الاختراع لها معنيين، فمن جهة تطلق على مستند البراءة ومن جهة أخرى يقصد بها فحوى الحماية المراد الحصول عليها من البراءة. فإذا ان يقصد بها مستند البراءة، فهي تلك الوثيقة المسلّمة من قبل مكتب البراءات تشير إلى طبيعة الاختراع وتحدد صاحبها، أما إذا ان يقصد بها المعنى الثاني فإنها تبين أن الحماية المقصود بها تدفع بأي شخص يود استغلال الاختراع للحصول على تصريح من الشخص الذي سلم له مستند البراءة وإن لم يفعل ذلك يعتبر فعل غير قانوني، حيث تكون هذه الحماية لمدة معينة محددة في القانون. وهي تندرج ضمن حقوق حماية الملكية الصناعية

حقوق الملكية الصناعية هي حقوق تندرج ضمن الملكية الفكرية إلى جانب الملكية الأدبية والفنية وما يميزها عنها هو مجال التطبيق، حيث أن حقوق الملكية الصناعية هي وحدها من بين أنواع الملكية الفكرية القابلة للتطبيق في مجال الصناعة. بالإضافة إلى أنها تخضع لتسجيل رسمي [1] وتترجم عن طريق سندات تسلّم بعد التسجيل حيث تشمل براءات الاختراع ونماذج المنفعة والرسوم والنتائج الصناعية والعلامات الصناعية أو التجارية وعلامات الخدمة، والاسم التجاري وبيانات المصدر أو تسميات المنشأ وذلك لقمع المنافسة غير المشروعة. والهدف الرئيسي من هذه الحقوق هي أنها من جهة تخوّل لصاحبها الحق في استثثار استغلال عمله، وبالتالي تحقيق الفعالية اللازمة لحمايته من التقليد حيث أنها تتكون عادة من إشارات تنقل المعلومة إلى المستهلكين وبالأخصّ موضوع المنتجات والخدمات المعروضة في السوق، فالحماية تقي من الاستعمال غير المشروع لهذه الإشارات التي تغلط المستهلكين وبصفة عامة تجنّب التطبيقات المغايرة للشرع[2]، ومن جهة أخرى فإنّها تشجع المؤسسات على الإبداع أو المحافظة على نوعية منتجاتهم.

ثانيا: شروط منح براءات الاختراع

هناك عدة شروط لمنح براءة الاختراع من أهمها ما يلي:

1-شرط الجدة (أن يكون الاختراع جديدا): ولقد عبر المشرع الجزائري عن هذا الشرط في الفقرة الأولى من المادة **4** من الأمر السابق، حيث تن « يعتبر الاختراع جديدا إذا لم يكن مدرجا في حالة التقنية، وتتضمن هذه الحالة آل ما وضع في متناول الجمهور عن طريق وصف آتابي أو شفوي أو استعمال أو أي وسيلة أخرى عبر العالم، وذلك قبل يوم إيداع طلب الحماية أو تاريخ مطالبة الأولوية بها [3]»

2-شرط الاختراع :أن يكون الاختراع لشيء جديد لم يكن موجودا من قبل أو اكتشاف شيء جديد كان موجودا ولكنه كان أساسي لاستحقاق الاختراع للبراءة فلا تمنح البراءة ما لم يأتي الاختراع بشيء جديد إلى عالم

---

[1] دويس محمد الطيب " **براءة الاختراع مؤشر لتنافسية المؤسسات والدول حالة الجزائر** " مذكرة ماجستير، الية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2005، ص 3.

[2] OMPI, **« séminaire National sur la propriété industrielle et sur le traité de coopération en matière de brevets »,** organisé en coopération avec l'INAPI, Alger, 29-30 Janvier 2001, les documents préparés par le OMPI, op. cit, p p : 5,6.

[3] المادة 5 من الامر رقم 03-07 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق ببراءات الاختراع ، جريدة الرسمية ، عدد44، ص 28.

الصناعة.[1] والمادة **5** توضح هذا المفهوم: " يعتبر الاختراع ناتجا عن نشاء اختراعي إذا لم يكن ناجما بداهة من الحالة التقنية" [2]

3- شرط الصبغة الصناعية :بما أن البراءة تمنح لصاحبها حق استغلال صناعي لاختراعه، فان على الاختراع أن يكون ذو صلة بشيء مادي ملموس [3]

و قد عبر المشرع الجزائري عن هذا الشرط في المادة **6** من الأمر السابق، حيث تنص على « :يعتبر الاختراع قابلا للتطبيق الصناعي إذا الآن موضوعه قابلا للصنع أو الاستخدام في أي نوع من الصناعة » [4]

4- شرط المشروعية :لقد وضّح المشرع الجزائري طبيعة الاختراعات التي لن يمنحها براءة اختراع في المادة **8** من نفس الأمر السابق آما يلي:

- لا يمكن الحصول على براءات اختراع بموجب هذا الأمر بالنسبة لما يأتي:
- الأنواع النباتية أو الأجناس الحيوانية وذلك الطرق البيولوجية المحضة للحصول على نباتات أو حيوانات.
- الاختراعات التي يكون تطبيقها على الإقليم الجزائري مخلا بالنظام أو الآداب العامة.
- الاختراعات التي يكون استغلالها على الإقليم الجزائري مضرا بصحة وحياة الأشخاص والحيوانات أو مضرا بحفظ النباتات أو يشكل خطرا جسيما على حماية البيئة [5].

ثالثا: استغلال براءات الاختراع

الاستغلال هو الاستثمار الاقتصادي للاختراع بقصد الحصول على الربح، وبالتالي فلا يدخل في معنى الاستغلال استعمال الاختراع بقصد الانتفاع الشخصي منه. وأما إذا قلنا سابقا فإن استغلال براءة الاختراع هو الهدف من منحها، في هذا الإطار يمكن التمييز بين ثلاث أشكال رئيسية لاستغلال البراءة وضعت لضمان استغلالها، وبالتالي نشر الإبداع التكنولوجي:

1-الاستغلال المباشر: يحدث هذا عندما يقوم حامل البراءة بنفسه باستغلال الاختراع، بشرط أن يكون استغلال مفيدا وفعالا لتحقيق احتياجات الدولة والتي هي الغاية الرئيسية من منح البراءة.[6]

2- **الترخيص للغير**: في حالة عدم استطاعة أو رغبة صاحب البراءة من استغلال اختراعه هو بنفسه، يحق له أن يسمح لأشخاص أو مؤسسات أخرى في شكل رخصة يصادق عليها الطرفان بصفة إرادية ولقد أجازت المادة **37**من الأمر رقم 03-07المؤرخ في 19جويلية 2003المتعلق ببراءات الاختراع هذا النوع من العقود وأهم البنود التي يضمها العقد[1].

---

[1] أحمد سائد الخوني ، " **حقوق الملكية الصناعية : مفهومها ، خصائصها ، إجراءات تسجيلها** " دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، ص 84.

[2] المادة 5 من الامر رقم 07/03 ، مرجع سابق ، ص 28.

[3] السيد عبدالوهاب عرفة، **الوسيط في حماية الملكية الفكرية**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 30.

[4] الأمر رقم 07/03، نفس المرجع، ص 29.

[5] الأمر رقم 07/03، نفس المرجع، رص 30.

[6] أحمد سائد الخوني، مرجع سابق، ص 104.

- موضوع العقد؛
- مدة العقد؛
- مجال الاستغلال؛
- المكافأة المالية (مبلغ جزافي أو نسبة مئوية)؛
- شرط الإشعار بالتحسينات التي قد يقوم بها الحاصل على الرخصة وحل النزاعات في حال وقوعها.

3- الترخيص الإجباري: هو إجراء إداري إشباعا لاحتياجات المرافق العامة في حالة عدم التزام المخترع باستغلال الاختراع أو عدم استغلاله بالشكل الذي يلبي الطلب عليه، حيث يؤدي هذا الإجراء إلى إحلال الغير محل المخترع الأصلي مقابل تعويضه بشكل عادل يحصل عليه مع بقاء الاختراع باسم صاحبه الأول وبهذه الكيفية فهناك دافع للمخترع لتعظيم فائدة الاقتصاد والمجتمع من عمله، ومنه أيضا انتشار أوسع للإبداعات التكنولوجية.[2] ونظرا لأهمية هذا الإجراء، فقد خصص له المشرع الجزائري القسم الثالث من الباب الرابع من الأمر رقم 03-07 المؤرخ في 19جويلية 2003 المتعلق ببراءات الاختراع والذي يضم 11مادة تشرح جيدا هذا الإجراء وشروطه.

رابعا: انقضاء براءة الاختراع:

تنقضي براءة الاختراع، وهذا ما يسبب انتهاء الدور الذي منحت من أجله عند تحقق أي من الحالات التالية:

1- يجوز للمسجل أن يقوم من تلقاء نفسه بشطب البراءة إذا تبين له أنها منحت بصورة مخالفة للشروط المطلوبة قانونا [3] وهذا ما دلته المادة **51** من الأمر رقم 07-03 والمؤرخ في 19جويلية 2003 الذي يتعلق ببراءات الاختراع.

2 - صدور حكم قطعي ببطلان البراءة من قبل الجهة القضائية المختصة، وهذا في الحالات التي أقرتها المادة **53** من الأمر السابق التالية [4]:

- إذا لم تتوفر إحدى شروط منح البراءة المذكورة سابقا؛
- إذا لم يتم وصف الاختراع وصفا واضحا بما فيه الكفاية حتى يتسنى تنفيذه من قبل محترف؛
- إذا الآن الاختراع ذاته موضوع براءة اختراع في الجزائر تابعا لطلب سابق أو الآن مستفيدا من أولوية سابقة.

3- انتهاء مدة حماية براءة الاختراع المحددة وفقا لأحكام القانون، والتي حددتها المادة حيث نصت على «:مُدّة براءة الاختراع هي 20سنة ابتداء من تاريخ إيداع الطلب مع مراعاة دفع رسوم التسجيل ورسوم الإبقاء على سريان المفعول وفقا للتشريع المعمول به [1].»

---

1 Saïd M.Oukil, « **Economie et gestion de l'innovation technologique: Recherche et développement»,** O.P.U,1995, P : 17.

[2] عبدالله الحسين الخرشوم، **الوجيز في الحقوق الملكية الصناعية والتجارية**، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص 103.

[3] أحمد سائد الخوني، مرجع سابق، ص 110-111.

[4] أحمد سائد الخوني، نفس المرجع.

4 – التخلف عن دفع الرسوم السنوية المقررة وما يترتب عليها من مبالغ إضافية بعد انقضاء ستة أشهر من تاريخ استحقاقها وهذا ما أقرته المادة 54 من الأمر السابق، ولمزيد من التفصيل، سنسرد نص المادة كالآتي:" تسقط براءة الاختراع عند عدم تسديد رسوم الإبقاء على سريان المفعول السنوية الموافقة لتاريخ الإيداع والمنصوص عليها في المادة 9 غير أن لصاحب البراءة أو طلب البراءة مهلة 06أشهر تحسب ابتداء من هذا التاريخ لتسديد الرسوم المستحقة إضافة إلى غرامة تأخير.

و مع ذلك، وبطلب معلّل من صاحب البراءة يقدم في أجل أقصاه 06أشهر بعد انقضاء الأجل القانوني، يمكن للمصلحة المختصة تقرير إعادة تأهيل البراءة وذلك بعد تسديد الرسوم المستحقة ورسم إعادة التأهيل.»

5 – يجوز للجهة القضائية المختصة إسقاط البراءة إذا تبين بعد مضي سنتين من منح الترخيص الإجباري، أن ذلك الترخيص لم يكن كافيا لتدارك النقص في الاستغلال.[2]

خامسا: الحماية القانونية الوطنية لبراءة الاختراع

لقد حمى المشرع الجزائري براءة الاختراع لمدة 20 سنة تبدأ من تاريخ ابداع الطلب وقد كرس عقوبات مدنية وجزائية في حال التعدي على هذا الحق. وتتجسد الحماية المدنية في دعوى المنافسة غبر المشروعة، حيث يحق لمالك البراءة طلب الحماية جزائية أما التي يرتكبها الغير، أما الأخطاء تعويض عن الضرر الذي لحق جراءه، تعتبر أفعال فتتمثل في دعوى التقليد حيث توقع جزاءات جنائية على كل من يرتكب اعتداء على هذا الحق.

سادسا: الحماية الدولية لبراءة الاختراع

إزاء تطور التجارة بعد الثورة الصناعية الأولى في القرن التاسع عشر، أصبحت الدول على قناعة بأن الحماية على الصعيد الوطني غير كافية، فبدأت بالبحث عن عقد اتفاقية ثنائية لتوفير الحماية للاختراعات وعلاقات التجارة الجديدة، بيد أن العمل كشف عن أن هذه الاتفاقيات الثنائية غير كافية، إزاء التطور السريع والايقاع المتلاحق لحركة التجارة، اذ أحجم المخترعون عن عرض اختراعهم، ومن هنا بدأ البحث عن اطار دولي ذو طابع متعدد الأطراف لتوفير الحماية، ومن أبرز هذه الاتفاقيات، اتفاقية باريس سنة 1883، واتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية المعروفة ب تريبس. [3]

---

[1] الأمر رقم 07/03 المؤرخ في 2003/07/19 ،مرجع سابق، ص 29.

[2] أنور طلبة، **حماية حقوق الملكية الفكرية**، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، مصر، 2005، ص 136.

[3] بلال نسيب، **النظام القانوني لبراءة الاختراع في الجزائر**، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية حقوق والعلوم السياسية 2019، ص 61.

المطلب الثاني: مؤشرات براءات الاختراع

فيما يلي المعايير العشرة التي تحدد الدرجة الكلية التي حازتها كل جامعة وبالتالي تحدد تراتبيها في التصنيف حسب ابتكاراتها وإنجازاتها. [1]

أولا: حجم براءات الاختراع: تعرف مجموعة أو أسرة براءة الاختراع بأنها مجموعة براءات اختراع لابتكار واحد تم التقدم بها في عدة بلدان أو عدة مكاتب بغرض تسجيلها، هذا المؤشر يمكن أن يدل على القيمة التجارية، وهنا تم الاقتصار على براءات الاختراع المسجلة في المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

ثانيا: نجاح براءات الاختراع : تم الاعتماد على قاعدة بيانات لبراءات الاختراع العالمية وقاعدة البيانات في الحصول على البيانات الخاصة بكل الجامعة لمعرفة نسبة البراءات التي تم منحها تسجيلها بنسبة الى براءات الاختراع التي رتم التقدم بها، هذا المؤشر يدل على مدى نجاح الجامعة في براءات الاختراع التي تقدمت بها .

ثالثا: براءات الاختراع العالمية: الحصول على البيانات الخاصة بكل جامعة لمعرفة نسبة البراءات التي تم التقدم بها في مكاتب تسجيل براءات الاختراع مكلفة وشاقة، فان التقدم الى كل هذه المكاتب لتسجيل براءة اختراع للابتكار نفسه في أكثر من مكتب للتسجيل يدل على أن الابتكار المطلوب تسجيله يعد ذا قيمة علمية وتجارية.

رابعا: الاستشهاد ببراءات الاختراع: تم الاعتماد على قاعدة البيانات للاستشهاد ببراءات الاختراع المذكور آنفا لمعرفة عدد المرات التي تم الاستشهاد بها لبراءة الاختراع وفي براءات الاختراع الأخرى.

خامسا: تأثير الاستشهاد ببراءات الاختراع: تم الاعتماد على قاعدة البيانات للاستشهاد ببراءات الاختراع لمعرفة التأثير في براءات الاختراع الأخرى من بعد الاستشهاد بها، وحيث أن هذا المؤشر مرتبط بالمؤشر اللاحق فإن كلا منهما تم اعطاءه نصف الوزن مقارنة بالمؤشرات الأخرى، أي يحسب وزن كل منهما بنصف وزن.

سادسا: نسبة براءات الاختراع المستشهد بها : ولمعرفة نسبة براءات الاختراع التي تم الاستشهاد بها في براءات الاختراع الأخرى مرة أو أكثر. حيث ان هذا المؤشر مرتبط بالمؤشر السابق، أي يحسب وزن كل منهما بنصف وزن.

سابعا: تأثير الاستشهاد بالأوراق العلمية ببراءات الاختراع : تم استخدام المحتوى الأساسي لشبكة العلوم المذكورة لقياس معدل عدد المرات التي تم الاستشهاد بالأوراق العلمية في براءات الاختراع الأخرى وهذا المؤشر الفريد الذي يقيس مدى تأثير الأوراق العلمية المنشورة للجامعة في المجلات العلمية في مجال البحث والتطوير.

ثامنا : تأثير الاستشهاد بالأوراق العلمية في المجال الصناعي[2] : ان هذا المؤشر يكشف عن تأثير الأوراق العلمية المنشورة للجامعة في مجال الصناعة .

---

1 أ. د.عبد الرحمان بن عبيد اليوبي ، وأخران ، **الجامعات العالمية الرائدة في مجال الابتكار**، المملكة العربية السعودية ، جامعة الملك عبدالعزيز ، مركز النشر العلمي ، 1440 هـ ص 43 .

2 نفس المرجع، ص45 .

تاسعا: نسبة الأوراق العلمية المنشورة بالتعاون مع الصناعة: هذا المؤشر يظهر النسبة المئوية من النشاط البحثي الذي يتم بالتعاون مع الصناعة، وهو يشير الى التأثير الاقتصادي المستقبلي للمشروعات البحثية المشتركة مع الصناعة.

عاشرا: العدد الكلي للأوراق العلمية الموجودة في المحتوى الأساسي لشبكة العلوم: وهذا المؤشر يدل على حجم ناتج الأبحاث العلمية للجامعة. [1]

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

بعد تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت موضوع تقييم القدرات الابتكارية بالجامعة باستخدام مؤشرات براءة الاختراع تم التطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات التي تناولت موضوع المذكرة أو كانت لها علاقة به، إضافة إلى محاولة إجراء مقارنة بين هاته الدراسات والدراسة التي قمنا بها من حيث أوجه التشابه والاختلاف في ما بينها وكيفية الاستفادة منها.

المطلب الأول : الدراسات المتعلقة بالمتغير الأول (القدرات الإبتكارية للجامعة)

1- دراسة (موتوهاشي كازويوكي 1998، M. Kazuyuki) بعنوان: " العلاقة بين حالة الإبتكار في المؤسسة والأداء المحقق منها ".

من خلال هذه الدراسة الميدانية المسلطة على نوعين من الشركات المبتكرة، تلك التي تقرر الابتكار كاستراتيجية رسمية وتلك التي لا تهتم كثيرا بالابتكار، وكانت معايير الاختبار للشركات المبتكرة هي: عدد العاملين، عدد الاختراعات المملوكة للشركة، وقد خلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الأداء واستراتيجية الابتكار التي تتبناها الشركات، خاصة في القطاعات ذات التكنولوجيا العالية.

2- دراسة (ملايكية ع.، 2006) بعنوان " ابتكار المنتجات في المؤسسة الاقتصادية ".

من خلال هذه الدراسة عمل الباحث على استقصاء آراء عينة تقدر ب 67 عاملا من عمال المؤسسة الوطنية للدهن، وتوصل الباحث من خلال هذه الدراسة التحليلية إلى أربع نتائج كبرى تمثلت في: ضعف الاهتمام بنشاطات البحث والتطوير، اعتماد المؤسسة على شراء براءات الاختراع في تطوير المنتجات الجديدة، إتباع المؤسسة لأسلوب الابتكار المتدرج، مواجهة المؤسسة محل الدراسة عوائق عديدة أثناء الابتكار.

3- دراسة (دويس محمد الطيب، 2012) بعنوان " محاولة تشخيص وتقييم النظام الوطني للابتكار في الجزائر خلال الفترة 1996\2009 ".

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم النظام الوطني للابتكار في الجزائر، عبر إجراء عملية تشخيص له ولمكوناته، وكذا دراسة وتحديد أهم محددات الابتكار والبحث والتطوير في الجزائر، وذلك من خلال دراسة وتقييم وضع الابتكار والبحث والتطوير وكذا التعليم العالي ومراكز البحث العلمي في الجزائر، وتحديد وضعية النظام

[1] د.عبد الرحمان بن عبيد اليوبي ، وأخران ، مرجع سابق، ص46

الوطني للابتكار في الجزائر بالنسبة لأنظمة الإبتكار الدولية، وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة نتائج حول النظام الوطني للإبتكار ونتائج خاصة بالفاعلين في هذا النظام وبطبيعة العلاقات الموجودة بينهم، ومن بين أهم هذه النتائج نجد:

هيمنة الأفراد على نسبة كبيرة من براءات الاختراع الممنوحة للجزائر مما يظهر ضعف منظومة الابتكار في الجزائر، ضعف دور الجامعة الجزائرية وانحصار دورها في التعليم والتكوين وإغفالها لدورها في حل مشاكل المجتمع وخدمته، كبر حجم ظاهرة عدم القدرة على امتصاص نفقات البحث العلمي الحكومية من طرف منظومة البحث والتعليم، وهذا راجع لعدة أسباب منها بيروقراطية الإدارة وتوجه معظم الباحثين للعمل في البحوث النظرية.

4- دراسة (بودلال علي، لكحل أمين، 2015) بعنوان " الابداع والابتكار في قطاع التعليم العالي بالجزائر، الواقع والتحديات ".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الابداع والابتكار بالمؤسسات الجامعية في الجزائر من منطلق أن الإبداع يمثل إحدى المكونات الأساسية لاستدامة النجاح ومواكبة وتيرة التنافس في بيئة تتسم بوتيرة سريعة ومتواصلة في مجال الإنجازات غير المسبوقة. خلصت الدراسة واقع أن قلة الدعم المادي للبحث العلمي والتمويل المتخصص لعملية تسويق وتوظيف نتائجه استلزم ترشيد النظام الجزائري للتعليم العالي والبحث العلمي ميزانية كبيرة على الصعيدين التسييري والتجهيزي، كما ينبغي للجامعة أن تنشئ علاقات وطيدة دائما بينها وبين الهيئات المهنية.

5- دراسة (عز الدين نزعي، 2017) بعنوان " تقييم سياسة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر لتحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية ".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم مراحل تطور منظومة البحث العلمي وإبراز دور المؤسسات المتبعة في تنشيطه في الجزائر، وتقييم سياسات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في منظومة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية من خلال تبيان مواطن القوة والضعف لهذه السياسات، بالإضافة إلى تبيان نتائج تثمينها في الواقع، وقد خلصت إلى اعتمادها على مبدأ من الأعلى إلى الأسفل في برمجة وإعداد البرامج الوطنية للبحث، مما أدى إلى تفادي عدم جدوى البرامج المقترحة من طرف الجامعة وعدم اتساقها مع البرامج التنموية للجزائر، وأن أغلب المنشورات الدولية هي من نصيب أساتذة العلوم التقنية والعلمية، في مقابل غياب النشر الدولي من قبل أساتذة العلوم الاجتماعية بصفة عامة، ولا تزال منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجية الجزائرية دون المستوى العالمي، ولكن هناك تطور وديناميكية ملموسة تحتاج إلى المتابعة والاهتمام المتزايد.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم 01: المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة العربية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
موتوهاشي كازويوكي 1998	تشجيع الابتكار في المؤسسة	مؤسسة اقتصادية أما الجامعة مؤسسة خدمية	كيفية استغلال جميع القدرات الابتكارية في الجامعة
دويس، م. أ.، 2005	دراسة براءة الاختراع	دراسة براءة الاختراع في الجزائر أما دراستنا تتمحور في براءة الاختراع بالجامعات فقط	كيفية استغلال الجامعة لجميع براءتها الاختراعية
ملايكية ع.، 2006	عوائق عديدة عند تطبيق الابتكار	عدم انتاج براءة الاختراع في المؤسسة	تقليص العوائق المادية والمعنوية التي تؤدي الى تشجيع الابتكار في الجامعة
السكارنة، 2009	التحول العاملين من الوظيفة الى عاملين منتجين واستغلال أفكارهم وتحويلها الى براءة الاختراع	التخلي العامل على الوظيفة والتوجه الى انشاء مؤسسة ناشئة أما دراستنا تحول الطلاب من طالبي الوظيفة الى انشاء مؤسسات ناشئة	تحول ثقافة الوسط الجامعي من طالبي مناصب العمل الى خلق مؤسسات ناشئة
رحماني، 2009	دعم براءة الاختراع في خلق المؤسسات الصغيرة	تطور النشاط الاقتصادي للدول أما دراستنا انشاء مؤسسة ناشئة باستخدام براءة الاختراع	توجه الطلبة الى مذكرات التخرج عن طريق المؤسسات الناشئة
دويس محمد الطيب، 2012	نقص الحوافز المادية والمعنوية للباحثين والمخترعين	ضعف منظومة الابتكار في الجزائر نشأة مراكز وحاضنات الاعمال التي تشجع الابتكار	المراكز والحاضنات التي تأسست والتي تشجع الابتكار بالجامعة
بودلال علي، لكحل أمين،2015	نقص الميزانية المخصصة للابتكار والابداع بالجامعة	انشاء وزارة كاملة واصدار مرسوم 75/12 الذي يدعم الابتكار بالجامعة	انشاء صندوق ووزارة كاملة على تمويل القدرات الابتكارية وخلق اتفاقيات بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية
عز الدين نزعي، 2017	تطور الجامعة وتحولها من مؤسسة خدمية الى مؤسسة منتجة	تركيز على البحث العلمي في الجامعة تركيز على الابتكار ومؤسسات الناشئة بالجامعة	تحول ثقافة الباحثين والطلبة من البحث عن الوظيفة بعد التخرج الى تأسيس مؤسسة ناشئة

المصدر: من اعداد الطلبة

المطلب الثاني: الدراسات المتعلقة بالمتغير الثاني (مؤشرات براءات الإختراع)

1- دراسة (دويس، م. أ.، 2005) بعنوان " براءة الاختراع كمؤشر لقياس تنافسية المؤسسات الاقتصادية والدول".

تضمنت هذه الدراسة تحليلا كليا لإحصائيات طلبات براءات الاختراع في الجزائر مع التركيز على أهم الأشكال القانونية لحمايتها وعلاقتها بالمحيط التنافسي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية. توصل الباحث إلى نتيجة مفادها قلة الاهتمام بالإبداع وضعف كبير في معدل الايداع السنوي لطلبات تسجيل براءات الاختراع الذي لم يتجاوز 15 طلبا في السنة، إضافة إلى تأكيد تدهور وضعية البحث والتطوير من حيث ضعف السياسات وقلة الهياكل وغياب الهيئات المختصة.

2- دراسة (السكارنة، 2009) بعنوان " حق العامل في الإختراع (بين قانون العمل وقانون براءات الاختراع)".

ذكرت الدراسة أن حق المخترع في حماية الاختراع وتوفير الحماية القانونية للاختراع والاستفادة من الحقوق الناجمة عن تسجيل براءة الاختراع وأوضح الباحث أن المشرع قد أورد عدة نصوص تعالج مسألة تسجيل براءة الاختراع، وبعد دراستها توصل للنتائج التالية:

- إن النصوص المتعلقة باختراعات العاملين في قانون العمل وقانون براءات الاختراع جاءت مطلقة، بحيث لا تفرق بين الاختراعات الحرة وهي التي يتوصل إليها العامل بوسائله الخاصة واختراعات الخدمة وهي التي يتوصل إليها باستخدام وسائل العمل.
- إن اختراعات العاملين لا تأتي على نسق واحد، لذلك صاحب الحق يختلف باختلاف مناسبة التوصل إليها، فمنها ما يثبت لصاحب العمل ومنها ما يثبت للعامل.
- لم يتوفق المشرع الأردني في التعديل الأخير لكل قانون العمل وقانون براءات الإختراع.

3- دراسة (رحماني، 2009) بعنوان " دور براءة الاختراع في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . دراسة حالة مؤسسة Ampmeca-IND".

تناولت رسالة الماجستير عداد من المفاهيم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماهية التحديات التي تواجهها وتعريفا للتنافسية والعوامل المؤثرة بها ومفهوم الابداع التكنولوجي وماهي علاقته بالاختراع وتسجيل براءات الإختراع، وتوصلت الباحثة إلى نتائج مهمة في الجانبين النظري والعملي نذكر منها:

- براءة الاختراع هي سند قانوني يسلم من مكتب البراءات إلا أن تأثيرها قوي، فهي تمكن حاملها من استئثار استغلال الاختراع وبالتالي حماية قوية وهذا ما تحتاجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إن لبراءة الإختراع مساهمة معتبرة في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- يرتبط عدد براءات الاختراع المسجلة في العالم بمدى تطور النشاط الاقتصادي للبلدان.
- لا تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتسجيل براءات الاختراع نظرا للتكاليف المصاحبة لذلك.

4- دراسة (Alvarado, 2010) بعنوان " The patent transactions market – established and emerging business models ".

" سوق المعاملات التجارية لبراءة الإختراع . نماذج الشركات المنشأة والمستجدة ".

اهتمت رسالة الماجستير باستغلال براءات الاختراع الخاصة بالشركات بطرق أخرى غير استخدامها أغراض دفاعية، وكيفية تحليل المسارات التي يمكن أن تأخذها الجهات الفاعلة في سوق معاملات براءات الإختراع التي يمكن أن تكون إما حلفاء جيدين أو منافسين يهددونها.

هذه الأطروحة مهمة لجميع الجهات الفاعلة في سوق معاملات البراءات للتعرف على خصائص السوق والجهات الفاعلة ونماذج الأعمال لإتخاذ قرارات بشأن كيفية استخراج القيمة من براءات الاختراع الحالية والمحتملة الخاصة بهذا استنادا إلى نماذج الأعمال الحالية والناشئة المحددة في سوق معاملات براءات الاختراع.

أتت الدراسة للإجابة على الأسئلة التالية:

- هل هناك سوق لمعاملات براءات الاختراع وما هو هيكله؟
- ما هي الأنشطة التجارية ونماذج الأعمال المستخدمة في هذا السوق؟
- من هم اللاعبون الرئيسيون في هذا السوق؟
- كيف يمكن للشركات العاملة أن تصبح لاعبا نشطا في هذا السوق؟

5- دراسة (Shaffer, 2011) بعنوان " Entrepreneurial innovation : patent rank and marketing science ".

" الابتكار التجريبي: تصنيف براءات الاختراع وعلوم التسويق ".

أجريت رسالة الدكتوراه على براءات الاختراع النمساوية وعلاقتها بالاقتصاد، حيث تضمنت الدراسة تصنيفا لبراءات الاختراع حيث قام الباحث بتقسيم الابتكار إلى ابتكارات تجريبية وابتكارات أساسية، ثم عالجت الدراسة مدى استفادة المجتمع من حماية براءات الاختراع وما هي علاقة براءات الاختراع بعلوم التسويق.

6- دراسة (Troy, 2012) بعنوان " Patent transactions and markets for patents : Dealing with uncertainty ".

" التعاملات التجارية لبراءات الاختراع وأسواق براءات الاختراع: التعامل مع عدم اليقين ".

قدمت رسالة الدكتوراه براءات الاختراع كسلعة قابلة للتداول تجاريا وبينت العناصر الواجب توافرها لنجاح تسويق براءات الاختراع في الأسواق، كما وضح الباحث دور الشركات الوسيطية التي تعني بتسويق الملكية الفكرية والحقوق الناتجة عن براءات الإختراع، توصلت الدراسة إلى نتائج عملية هامة نذكر منها:

- يجب على المدراء في المنظمات التعرف على قابلية تداول براءة الإختراع.
- يجب على الشركات والجامعات أن تفهم أن عدم كفاية المصادقة والاستيلاء على التكنولوجيات الحاصلة على براءة اختراع يشكل عقبات أمام قابلية تداول براءات الإختراع.

- تعتبر مزادات براءات الاختراع فعالة من حيث التكلفة ولكنها خطيرة عندما لا يتم ضمان السرية.
- يجب أن يكون للشركات الوسيطة حصة أفضل في عمليات إدارة ومعالجة حقوق الملكية الفكرية، ويجب على الشركات الوسيطة لحقوق الملكية الفكرية ألا تقيد خدماتها على الاستشارات ولكن يجب عليها أيضا شرح الخدمات المتعلقة بالملكية الفكرية للعملاء وفي نفس الوقت إقناعهم بالمزايا.

7- دراسة (Bayramli, 2013) بعنوان " Patent strategies and R&D in complex product industries ".

" استراتيجية براءات الاختراع والبحث والتطوير في صناعة المنتجات المعقدة ".

أجريت رسالة الدكتوراه بهدف ايجاد علاقة بين حوافز البحث والتطوير في الشركات ونظام براءات الاختراع، حيث أتت الدراسة لتوضيح الفارق بين براءات الاختراع التقليدية وبراءات الاختراع في الصناعات المعقدة وهل يتماشى الابتكار القانوني مع الابتكار التكنولوجي، كما ركزت الدراسة على مفهوم تجزئة براءات الاختراع وبالتالي تجزئة حقوق الملكية والمشاكل القانونية الناجمة عن ذلك، كما تضمنت الدراسة مقارنة بين آليات ترخيص محافظ الملكية الفكرية في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

8- دراسة (Zhong, 2014) بعنوان " The impact of intellectual property law on developing countries : patent law and essential medicines ".

" تأثير قانون حماية الملكية الفكرية على الدول النامية: قانون البراءات والأدوية الأساسية ".

تناولت رسالة الماجستار العلاقة بين الملكية الفكرية والرعاية الصحية وما هو تأثير براءات الاختراع في الحصول على الأدوية الأساسية لمجموعة من 102 دولة مقسمة إلى 3 مجموعات متساوية (الدول ذات التنمية البشرية العالية . الدول ذات التنمية المتوسطة . الدول ذات التنمية البشرية المتدنية)، وتشير نتائج الدراسة إلى وجود ارتباطات كبيرة بين الملكية الفكرية ولا سيما براءات الاختراع والرفاه العام لسكان البلد، كما أوضحت الدراسة وجود دور لبراءات الاختراع التي يمتلكها مواطني البلد (المقيمين وغير المقيمين) في تأمين الأدوية الأساسية.

الجدول رقم 02: المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة الأجنبية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
Alvarado, 2010	استخراج القيم الموجودة في براءة الاختراع	استغلال براءة الاختراع وكيفية تطبيقها وتسويق منتجاتها في السوق أما دراستنا تنازل الجامعة للمخترعين عن براءة الاختراع لاستغلالها	كيفية خلق سوق أو خلق اتفاقيات مع المؤسسات لتسويق الجامعة لبراءتها الاختراعية
Shaffer,2011	علاقة براءة الاختراع بعلوم التسويق	كيفية تسويق براءة الاختراع ومنتجاتها في السوق أما دراستنا تنازل الجامعة للمخترعين عن براءة الاختراع لاستغلالها	كيفية خلق سوق أو خلق اتفاقيات مع المؤسسات لتسويق الجامعة لبراءتها الاختراعية
Troy, 2012	تطور المؤسسات عن طريق براءة الاختراع	براءة الاختراع في المؤسسات الاقتصادية أما دراستنا براءة الاختراع بالجامعة	مساهمة براءة الاختراع في تطوير الجامعة
Bayramli, 2013	انشاء حوافز مادية ومعنوية تشجع على براءة الاختراع	النزاعات الناجمة عن براءة الاختراع أما دراستنا كيفية تنازل الجامعة للمخترعين عن براءة الاختراع	كيفية تنازل الجامعة للمخترعين عن براءة الاختراع ومرافقة المخترعين لتجسيد براءة الاختراع على أمر الواقع
Zhong, 2014	براءة الاختراع	براءة الاختراع في قطاع الصحة الادوية أما دراستنا في الوسط الجامعي	كيفية تسويق براءة الاختراع وكيفية الاستفادة رمنها عن طريق بيعها أو عقد اتفاقية بين الجامعة والمخترعين وخلق مؤسسات ناشئة تابعة للجامعة.

المصدر: من اعداد الطلبة

خلاصة الفصل الأول:

سمحت لنا الدراسة من خلال الاطار النظري، ان الابتكار من بين أهداف المسطرة بالنسبة للجامعة كمنهج جديد تتبعه من أجل تحويل الدور الجامعي من الإطار التقليدي إلى توجه أكثر إنتاجية وخلق للقيمة المضافة للاقتصاد الوطني، وذلك من خلال نسج الإطار اللازم بجعل ممارسة الابتكار ضمن باقي الأدوار التي تقوم بها الجامعة خاصة وتوفر الوسائل والتكنولوجيا لتحقيق انطلاقة قوية في المجال، كما أن الابتكار أصبح ضرورة ملحة لا ينبغي اهمالها أو وضعها كإطار سطحي بل على الجامعة أخذه كمعيار في جميع وحداتها الخلاقة للقيمة.

تعتبر براءات الاختراع أهم أداة لحماية الابتكارات ضمن حقوق الملكية الصناعية التي يتفق الجميع عليها، ووجب تنفيذها بغية مكافأة المخترعين والبدعين الذين يبذلون قصار جهدهم لإنتاج منتجات جديدة وأساليب فنية جديدة، غايتهم تلبية رغبات الزبائن وتحقيق ريادة وطنية في المجال.

الفصل الثانـي:
الإطار التطبيقي للدراسة

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل الأول إلى مختلف المفاهيم النظرية للدراسة وبالنظر إلى أن الدراسات النظرية تكون كتصور عام للموضوع وتحتاج إلى دراسة عملية قياسية حتى نقارن بين ما يتوصل الباحثون إليه نظريا وما يطبق فعليا ويظهر نقاط الخلل في الدراسة ونقاط التفوق حتى يتم تعميمها والعمل بها.

وبغرض فهم الموضوع أكثر حاولنا اسقاطه على واقع الجامعات الجزائرية الرائدة في مجال الابتكار والتي تقدمت بطلبات لبراءات الاختراع والمتحصل علي العديد منها فعليا، قمنا بتقسيم الجزء التطبيقي للموضوع إلى مبحثين وفق الموالي:

المبحث الأول: دراسة مقارنة للجامعات في طلبات براءات الاختراع.

المبحث الثاني: النهج الابتكاري الجامعي للتشجيع على تسجيل براءات الاختراع.

المبحث الأول: دراسة مقارنة للجامعات في طلبات براءات الاختراع

من أجل استكمال الدراسة النظرية قمنا بدراسة مقارنة في مجل طلبات براءات الاختراع المودعة من قبل الجامعات محل المقارنة بالمعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية، وقبل ذلك وجب التعريف المختصر بهذه الجامعات والمتمثلة في كل من: في جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، جامعة محمد خيضر بسكرة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، والتطرق إلى الإطار المنهجي للدراسة بالإضافة إلى تحديد التقنيات وأدوات جمع البيانات المستخدمة في البحث.

المطلب الأول: التعريف بالجامعات محل المقارنة

أولا: جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج

تم انشاء مركز جامعي سنة 2000 ببلدية العناصر برج بوعريريج، حيث تم تحويل ثانوية العناصر مركز جامعي لتبدأ به الدراسة في أكتوبر سنة 2000، وكان يحتوي على ثلاثة فروع فقط وهي ليسانس علوم اقتصادية وشهادة الدراسات الجامعية المطبقة في الاعلام الالي والالكترونيك. حيث تم تسجيل حوالي 1000 طالب فور فتح المركز من مختلف ولايات الشرق الوطني، ولكن تم البدأ في نفس السنة 2000 في انشاء المركز الجامعي على الطريق الرابط بين بلدية العناصر برج بوعريريج لتنتهي به الأشغال سنة 2004. [1]

وفي سنة 2009 تم تسمية المركز الجامعي باسم رائد النهضة الجزائرية محمد البشير الابراهيمي ينحدر من ولاية برج بوعريريج كما استحدث فيه نظام جديد للتعليم ل م د وفي عام 2011 تم ترقيتها الى جامعة مستقلة.

فروع الجامعة (الكليات والمعاهد والمدارس التي تدرس فيها):

- كلية العلوم والتكنولوجيا
- كلية العلوم الطبيعية وعلوم الحياة والأرض والكون
- كلية الرياضيات والاعلام الالي
- كلية الآداب واللغات
- كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
- كلية الحقوق والعلوم السياسية
- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ثانيا: جامعة محمد خيضر بسكرة

تقع جامعة محمد خيضر بسكرة على حوالي 2 كلم عن وسط مدينة بسكرة على الطريق المؤدي إلى مدينة سيدي عقبة، يحدها شمالا طريق شتمة، وجنوبا الإقامة الجامعية للبنات، وشرقا الطريق المقابل للمركب الرياضي وغربا طريق سيدي عقبة.

ولقد مرت جامعة محمد خيضر بمراحل عديدة لتصبح بالصورة التي هي عليها اليوم وهذه المراحل هي:

[1] الموقع الالكتروني لجامعة محمد البشير الابراهيمي www.univ.bba.dz يوم 2023/05/12 ، الساعة 18:15

المرحلة الأولى : مرحلة المعاهد : 1992 -1984[1]

سميت هذه المرحلة بمرحلة المعاهد نسبة إلى المعاهد الوطنية التي كانت تتمتع بالاستقلالية الإدارية، وبيداغوجية ومالية وتتكفل هيئة مركزية بالتنسيق بينها وتتمثل في: ثلاث معاهد (المعهد الوطني للري، المعهد الوطني للهندسة المعمارية، المعهد الوني للكهرباء التقنية).

المرحلة الثانية: مرحلة المركز الجامعي: 1998 -1992

تحولت المعاهد السابقة الذكر إلى مركز جامعي بمقتضى المرسوم رقم 295- 92 في، 07 جويلية 1992، ومنذ 1992 تم فتح معاهد أخرى تمثلت في:

- معهد العلوم الدقيقة
- معهد العلوم الاقتصادية
- معهد الأدب العربي
- معهد الهندسة المدنية
- معهد الالكترونيك
- معهد علم الاجتماع

المرحلة الثالثة: مرحلة الجامعة من 1998 إلى يومنا هذا:

وبصدور المرسوم رقم 219- 98المؤرخ في 1998/07/07 تحول المركز الجامعي إلى جامعة تضم ثلاث كليات وفي 2004/08/24 تم صدور المرسوم التنفيذي رقمَ 04 -255 المعدل للمرسوم التنفيذي رقم 219- 98 المؤرخ في 1998/07/07 والمتضمن إنشاء جامعة بسكرة، بحيث أصبحت الجامعة تتكون من ست كليات هي:

- كلية العلوم والتكنولوجيا
- كلية العلوم الإنسانية
- كلية الحقوق والعلوم السياسية
- كلية العلوم الاقتصادية والتسيير
- كلية الآداب
- كلية العلوم الدقيقة

ثالثا: جامعة محمد بوضياف المسيلة [2]

تأسست جامعة ولاية المسيلة في عام 1985 من خلال فتح معهد للتعليم العالي في الميكانيك، ثم في عام 1989 فتح معهد الهندسة المدنية ومعهد التقنيات الحضرية. وفي عام 1992 أصبحت مركزا جامعيا أما في

[1] الموقع الالكتروني لجامعة محمد خيضر ، بسكرة، www.univ.biskra.dz يوم 2023/05/14 ، الساعة 20:40

[2] الموقع الالكتروني لجامعة محمد بوضياف، المسيلة، www.univ.msila يوم 2023/05/18 ، الساعة 10:15

عام 2001 تحصلت على مرتبة جامعة مع أربع كليات، وحاليا يوجد بالجامعة سبع كليات، معهدين وثلاثة وعشرون مخبرا للبحث.

فروع الجامعة (الكليات والمعاهد والمدارس التي تدرس فيها):

- كلية العلوم والتكنولوجيا
- كلية الحقوق والعلوم السياسية
- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
- كليات الآداب واللغات
- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
- كلية الرياضيات والاعلام الالي
- معهد الرياضة والتربية البدنية

رابعا: جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي[1]

تتميز جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي بموقعها الاستراتيجي الفريد، فهي تقع شمال بلدية الوادي بحي الشط يحدها شرقا الإقامة الجامعية للبنات ويحدها شمالا الحي السكني 650 وغربا 04 اقامات جامعية 1000 سرير وحي 130 مسكن لفائدة أساتذة الجامعة والطريق المزدوج الرابط بين حي تكسبت وحي الشط والحديقة النباتية ومركز التكوين المهني تكسبت.

مرت جامعة الشهيد لخضر بالوادي بخمس مراحل من سنة 1995 الى يومنا هذا:

المرحلة الأولى: من سنة 1995 الى غاية 1998.

ملحقة المعهد الوطني للتجارة بالوادي: والتي أنشأت بموجب قرار وزاري مشترك مؤرخ في 03 جوان 1995 حيث انطلقت الدراسة لأول مرة خلال الموسم 1996/1995 والتي تعتبر أول نواة جامعية بولاية الوادي كان مقرها بثانوية تكسبت والتي ظلت لموسمين حتى تم تحويلها الى مركز سنة 1998 والتي درس بها طلبة شعبة العلوم التجارية بتخصصين (إدارة الأعمال، تجارة دولية).

المرحلة الثانية: من سنة 1998الى غاية 2001

الملحق الجامعي بالوادي تابع لجامعة محمد لخضر بسكرة: إضافة الى ملحقة للتجارة فقد استفادت ولاية الوادي من فتح فرع العلوم القانونية والإدارية في موسم 99/98 وفرع الأدب العربي في الموسم 2000/99 والتابعتين لجامعة بسكرة ليتشكل الملحق الجامعي بالوادي.

المرحلة الثالثة: من سنة 2001 الى غاية 2012.

المركز الجامعي بالوادي: أنشئ بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 01/277 المؤرخ رفي 18 سبتمبر 2001 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 06/280 المؤرخ في 16 أوت 2006 والذي تحول بموجبه الى مركز جامعي يتكون من خمسة معاهد.

[1] الموقع الالكتروني لجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي www.univ.elwadi.org.dz يوم 2023/05/20 ، الساعة 10:11

المرحلة الرابعة: من سنة 2012 الى غاية سنة 2015

جامعة الوادي: أنشئت بمرسوم تنفيذي رقم 12/243 مؤرخ في 04 جوان ر2012والذي بموجبه تحول المركز الجامعي بالوادي الى جامعة الوادي وتتكون من ستة كليات.

المرحلة الخامسة: بداية من 2015 الى غاية يومنا هذا

بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 15/161 المؤرخ في 22 جوان 2015 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 12/243: المؤرخ في 04جوان 2012 والذي بموجبه أصبحت جامعة الوادي تتكون من سبع كليات ومعهد:

- كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- كلية الآداب واللغات.
- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- كلية التكنولوجيا.
- كلية علوم الطبيعة والحياة.
- كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية.
- معهد العلوم الإسلامية.

المطلب الثاني: دراسة نتائج طلبات براءات الاختراع للجامعات محل المقارنة

حتى يتمكن القارئ من فهم النهج الذي تتبعه الجامعات في مجال براءات الاختراع وجب عليه التعمق أكثر في النتائج التي تقدمها الجهات المختصة في عرض عدد الطلبات وتقسيمها حسب الجامعات المتقدمة بها وكذا التطور التدريجي لها، ويمكن بذلك التفريق بين الجامعة التي تضع مجال الابتكار والبراءات ضمن الأولويات أم تبقى مجرد تطبيق للقرارات والمراسيم القطاعية وتسجيل الحضور الشكلي، وسيتم من خلال هذا المبحث عرض النتائج الوطنية لطلبات براءات الاختراع وكذا التطرق للجامعات محل الدراسة على وجه التحديد.

أولا: تحليل نتائج إيداع براءات الاختراع على المستوى الوطني

تشير المعطيات المتوفرة إلى أن طلبات براءات الاختراع المقدمة للمعهد الوطني للملكية الصناعية خلال الفترة الممتدة من سنة 2020 إلى غاية الثلاثي الأول من سنة 2023 والتي تظهر في مجملها تطور ملحوظ ونمو متصاعد لطلبات براءات الاختراع لمختلف الجامعات على المستوى الوطني، ما يظهر الاهتمام الكبير بتطوير على النهج الجديد للجامعات وفق رؤية ابتكارية تظهر تغير الجامعة من التوجه النظري المحض إلى إنتاج البراءات في مخلف المجالات والناتجة عن استنباط الأفكار التي ستحول إلى مشاريع قائمة بذاتها وهنا سيكون الدور الجديد إنتاجي وليس نظريا فقط.

تفحص المعطيات الإحصائية والمتعلقة بطلبات براءات الاختراع المودعة لدى المعهد الوطني للملكية الصناعية خلال الفترة المذكورة وتبين أن الايداع السنوي يمكن تقسيمه إلى ثلاث أقسام أساسية: أولها الجامعات التي انتهجت التوجه الجديد منذ سنة 2020 والتي كانت كنموذج أولي لتطبيق هذا النهج الابتكاري للجامعات، وأصبحت فيما بعد هذه المراكز أقطاب وطنية مساعدة لباقي مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار والجامعات، والقسم

الثاني هي الجامعات التي بدأت اتباع هذا النهج خلال سنتي 2022 و2023 ولكن النسق التطوري السريع في عدد الطلبات المقدمة يؤكد أن الجامعات وفرت الإمكانيات والوسائل اللازمة ودعمت هذا التوجه الجديد منذ بدايته، وأما القسم الثالث فهو بالنسبة للجامعات التي دخلت مجال الابتكار والابداع ولكن باحتشام كبير رغم سبقها القسم الثاني في تاريخ دخول المجال، وهو ما يظهر نقص وعدم اتباع التوجه بعزيمة كافية وامكانيات خاصة.

من خلال الجدول رقم 01 الموالي نلاحظ النتائج الوطنية لطلبات براءات الاختراع المودعة لدى المعهد الوطني للملكية الصناعية لسنوات 2020، 2021، 2022، والثلاثي الأول من سنة 2023.

جدول رقم 03: احصائيات طلبات براءات الاختراع المسجلة في الجزائر

الرقم	اسم الجامعة	2020	2021	2022	2023 \ 3-1
01	جامعة الواد	01	22	56	30
02	جامعة بسكرة	10	11	34	21
03	جامعة مستغانم	02	02	–	19
04	جامعة المسيلة	14	43	93	16
05	جامعة باتنة			10	–
06	جامعة باب الزوار	–	–	03	15
07	جامعة برج بوعريريج	01	01	06	05
08	جامعة البويرة	–	–	05	–
09	جامعة تلمسان	03	03	06	06
10	جامعة قسنطينة 1	08	08	05	04
11	جامعة قسنطينة 3	–	–	02	04
12	جامعة الطارف	–	–	–	03
13	جامعة أدرار	–	–	01	03
14	جامعة البليدة 1	20	20	01	02
15	جامعة سيدي بلعباس	12	17	04	–
16	جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا	15	15	–	–
17	جامعة سطيف 01	14	15	01	01
18	جامعة بومرداس	11	11	–	02
19	جامعة محمد بوضياف للعلوم والتكنولوجيا وهران	03	03	–	–
20	جامعة الشلف	01	01	05	–

21	جامعة الشلف مناصفة مع جامعة محمد بوضياف للعلوم والتكنولوجيا وهران	08	08	–	–
22	جامعة خميس مليانة	–	–	–	02
23	جامعة الجزائر 3	–	–	–	02
24	جامعة أم البواقي	–	–	02	01
25	جامعة المدية	08	08	02	01
26	جامعة وهران 01	05	05	–	–
27	جامعة الأغواط	05	05	02	–
28	جامعة ورقلة	05	05	01	04
29	جامعة جيجل	04	04	–	–
30	جامعة بجاية	03	03	–	–
31	جامعة خنشلة	–	–	03	–
32	جامعة تسمسيلت	–	–	01	–
33	جامعة سكيكدة	–	–	01	–
34	جامعة بشار	–	–	01	–
35	جامعة تيزي وزو	–	–	01	–
36	جامعة قالمة	–	–	01	–

المصدر: المعهد الوطني للملكية الصناعية INAPI

ثانيا: دراسة طلبات براءات الاختراع لجامعة الواد

سنحاول إجراء مقارنة لوضعية براءات الاختراع في الجزائر حسب الجامعات التي تعتبر في الريادة الوطنية في المجال على أساس تقارب النهج المتبع والظروف الخاصة التي وفرتها هذه الجامعات حتى تحضا بالمراتب الأولى وطنيا.

اجراء المقارنة مع جامعة الواد يظهر من خلال الجدول الموالي رقم 02 أن عدد طلبات براءات الاختراع المودعة من الجامعة خلال سنة 2020 كان طلب واحد وهو ما يؤكد بداية النهج الابتكاري بداية محتشمة كأول تجربة للجامعة، وخلال السنة الموالية 2021 تطورت عدد الطلبات المقدمة بشكل ملحوظ جدا وصلت إلى عدد 22 طلبا، ما يمكن تفسيره على أن الجامعة انطلقت بعزيمة قوية من اجل تبني النهج كرؤية مستقبلية لها، وفي سنة 2022 أظهر عدد الطلبات المقدرة بـ 56 طلبا أن الابتكار أصبح توجه لجامعة الواد وكذا الاهتمام الكبير ببراءات الاختراع، وخلال الثلاثي الأول لسنة 2023 وعلى الرغم من أن الفترة المذكورة كانت ثلاث أشهر فقط إلا أن عدد الطلبات بلغ 30 طلبا، وهنا يمكن تأكيد ريادة الجامعة واحتلالها للمراكز الأولى واحتسابها كقطب ابتكاري.

جدول رقم 04: احصائيات طلبات براءات الاختراع المسجلة من جامعة الواد

إسم الجامعة	2020	2021	2022	2023 \ 3-1
جامعة الواد	01	22	56	30

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على النتائج المقدمة من مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار للواد

يوضح الشكل رقم 01 التمثيل البياني لعدد طلبات براءات الاختراع المقدمة من طرف جامعة الواد ويظهر تطور كبير في الطلبات المقدمة.

الشكل رقم 01: التمثيل البياني لطلبات براءات الاختراع المسجلة من جامعة الواد

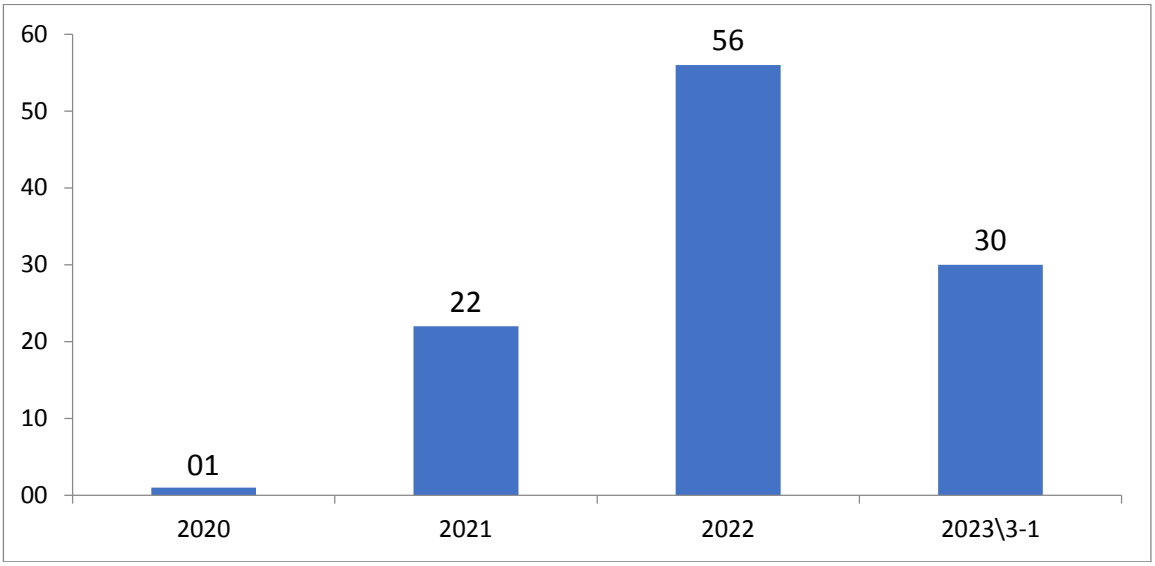

ثالثا: دراسة طلبات براءات الاختراع لجامعة بسكرة

تعتبر جامعة بسكرة من بين الأوائل في تتبع السياق الابتكاري الوطني للجامعات، حيث من خلال احصائيات المعهد الوطني للملكية الصناعية تبين أنه خلال سنة 2020 كان عدد الطلبات المقدمة من الجامعة 10 طلبات كاملة وهو ما يبين التبني القوي للنهج الجديد للجماعة المبتكرة، كما أن سنة 2021 تميزت بمواصلة الجامعة لنفس المستوى الابتكاري وسجلت 11 طلبا، ما يؤكد البناء التكويني لموضوع الابتكار على مستوى مراكز الجامعة المتخصصة، وكذا وجود أرضية وركيزة تستند عليها لتنويع ونشر الفكر الابتكاري، وخلال سنة 2022 سجلت تقديم الجامعة 34 طلبا للحصول على براءات الاختراع وهو خير دليل على مواصلة الجامعة لتوسيع التوجه الجديد لها، وفي الثلاثي الأول لسنة 2023 تم تقديم 21 طلبا للحصول على براءات الاختراع من طرف الجامعة وهو نتاج نفس السياق السابق الذي باشرته الجامعة منذ البداية، ويمكن تأكيد أن توسيع العدد في الطلبات المقدمة يبين أن الجامعة وضعت كل الإمكانيات والظروف الملائمة لجعل الابتكار ركيزة أساسية.

جدول رقم 05: احصائيات طلبات براءات الاختراع المسجلة من جامعة بسكرة

اسم الجامعة	2020	2021	2022	2023 \ 3-1
جامعة بسكرة	10	11	34	21

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على النتائج المقدمة من مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار لبسكرة

يوضح الشكل رقم 02 التمثيل البياني لعدد الطلبات لبراءات الاختراع المقدمة من طرف جامعة بسكرة ويظهر تطور ملحوظ في الطلبات المقدمة.

الشكل رقم 02: التمثيل البياني لطلبات براءات الاختراع المسجلة من جامعة بسكرة

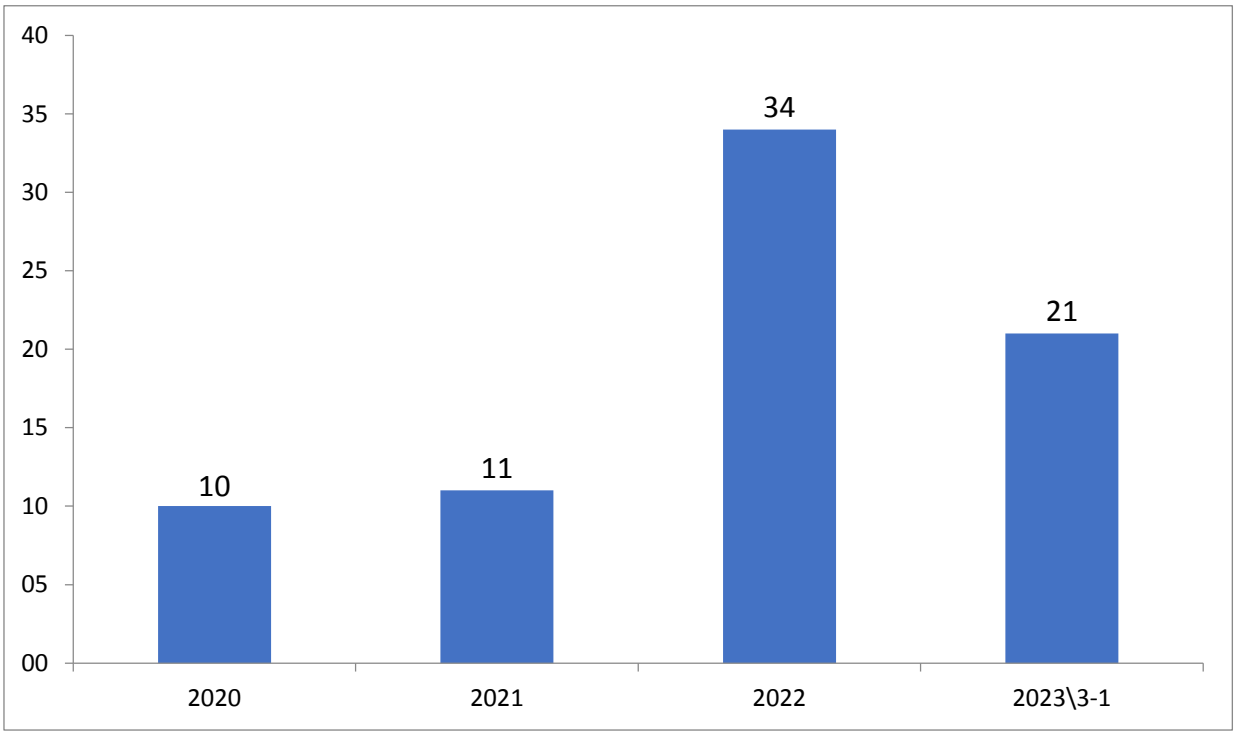

رابعا: دراسة طلبات براءات الاختراع لجامعة المسيلة

إن الملاحظة التي تظهر من خلال الاطلاع على احصائيات طلبات براءات الاختراع المقدمة من جامعة المسيلة للمعهد الوطني للملكية الصناعية، يظهر أن عدد الطلبات خلال سنة 2020 كانت 14 طلبا وهو رقم محترم كبداية في مجال الابتكار، وخلال سنة 2021 سجل 43 طلبا مقدما من الجامعة وهذه الزيادة المضافة في عدد الطلبات تؤكد دخول الجامعة لمجال الابتكار بعزيمة قوية، وخلال سنة 2022 تفوقت جامعة المسيلة على باقي جامعات الوطن في عدد طلبات براءات الاختراع المقدمة وبلغت 93 طلبا أين تربعت الجامعة على المركز الأول وطنيا في المجال، وقد رسمت على أنها المركز الوطني الرائد في الابتكار وهذا اعترافا منها بالمجهودات المبذولة في جعل منهاج الابتكار كأولوية للجماعة، وخلال بداية سنة 2023 سجل

16 طلبا لبراءات الاختراع للجامعة أين تراجع ترتيب الجامعة إلى المركز الرابع وطنيا وهذا لا يعكس ضعف التوجه.

جدول رقم 06: احصائيات طلبات براءات الاختراع المسجلة من جامعة المسيلة

اسم الجامعة	2020	2021	2022	2023 \ 3-1
جامعة المسيلة	14	43	93	16

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على النتائج المقدمة من مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار للمسيلة

يوضح الشكل رقم 03 التمثيل البياني لعدد طلبات براءات الاختراع المقدمة من طرف جامعة المسيلة ويظهر النهج القوي في مجال الابتكار وتقديم طلبات براءات الاختراع.

الشكل رقم 03: التمثيل البياني لطلبات براءات الاختراع المسجلة من جامعة المسيلة

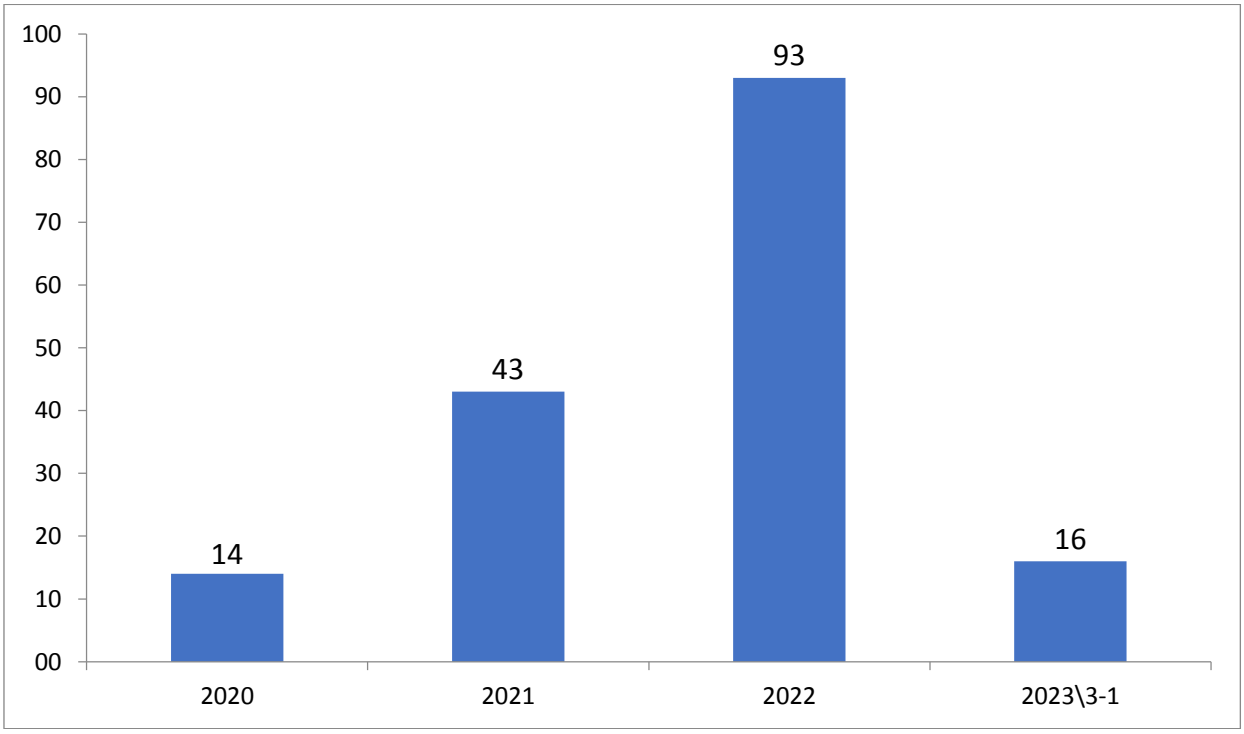

خامسا: دراسة طلبات براءات الاختراع لجامعة برج بوعريريج

تظهر بيانات المعهد الوطني للملكية الصناعية أن جامعة برج بوعريريج لم تدخل مجال طلبات براءات الاختراع إلا في سنة 2020 نظرا لحداثة مركز الابتكار في الجامعة وعلى الرغم من الحداثة إلا أن المعهد تلقى 06 طلبات خلال سنة 2022 مقدمة من طرف الجامعة وهذا ما مكنها من احتلال المركز الخامس على المستوى الوطني مناصفة مع جامعة تلمسان، ويعتبر احتلال مركز من الصدارة يؤكد الجهود المبذولة من طرف القائمين على الجامعة ومركز دعم التكنولوجيا والابتكار، وخلال الثلاثي الأول من سنة 2023 قدمت الجامعة

05 طلبات للحصول على براءة اختراع، وتم استلام 3 براءات اختراع مسجلة فعليا وفي مجالات جد هامة لو تم استغلالها صناعيا.

جدول رقم 07: احصائيات طلبات براءات الاختراع المسجلة من جامعة برج بوعريريج

اسم الجامعة	2020	2021	2022	2023 \ 3-1
جامعة برج بوعريريج	01	01	06	05

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على النتائج المقدمة من مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار لبرج بوعريريج

يوضح الشكل رقم 04 التمثيل البياني لعدد طلبات براءات الاختراع المقدمة من طرف جامعة برج بوعريريج ويظهر تطور في الطلبات المقدمة.

الشكل رقم 04: التمثيل البياني لطلبات براءات الاختراع المسجلة من جامعة برج بوعريريج

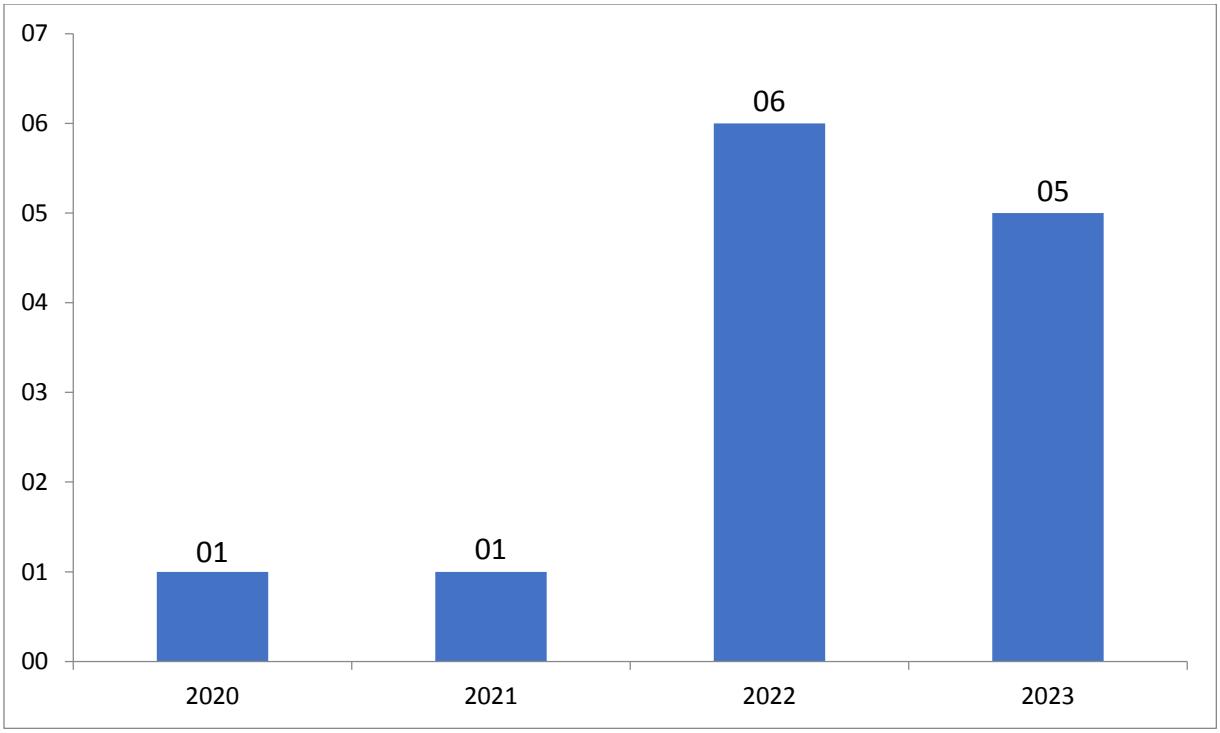

المبحث الثاني: النهج الابتكاري الجامعي للتشجيع على تسجيل براءات الاختراع

إن تجسيد براءة الاختراع يحتاج الى من يدعمها من مؤسسات مالية التي تدعمها بالأموال، وتتكفل بها وترافق الشباب المخترعين وتمنحهم امتيازات مالية تشجعهم على الاختراع والاتجاه نحو تأسيس مؤسسات ناشئة، ولتجسيد براءة الاختراع هناك بعض المعوقات التي تعرقل على الابتكار بالجامعات الجزائرية، ومن أجل النهوض ببراءة الاختراع في الجامعة هناك بعض المقترحات التي تساعد على تشجيع الطلبة والباحثين على ايجاد أفكار جديدة وتحويلها الى براءة الاختراع.

المطلب الأول: الهياكل المشجعة على الابتكار

أولا: الهياكل المتواجدة على مستوى الجامعة:

1- مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار (CATI):

إن مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار تتاح للمبتكرين في البلدان النامية من طرف المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO فرص الحصول على المعلومات التكنولوجية المحلية العالية الجودة وما يرتبط بها من خدمات، مما يساعدهم على استغلال إمكاناتهم الابتكارية واستحداث حقوقهم المتعلقة بالملكية الفكرية وحمايتها وادارتها.

- الخدمات التي يقدمها مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار:

ويمكن أن تشمل الخدمات التي تقدمها هذه المراكز ما يلي:

- النفاذ إلى المصادر الإلكترونية للبراءات والمنشورات المرتبطة بالملكية الفكرية.
- المساعدة على البحث عن المعلومات التكنولوجية واسترجاعها.
- التدريب على البحث في قواعد البيانات.
- عمليات البحث بناء على الطلب (الجدة وحالة التقنية الصناعية).
- رصد التكنولوجيا والمنافسين.
- المعلومات الأساسية عن قوانين الملكية الصناعية، والإدارة والاستراتيجيات وتسويق التكنولوجيا.[1]

- أهداف مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار:

يهدف المركز بصفة أساسية الى مجموعة من الأهداف ويمكن حصرها فيما يلي:

- تمكين المخترعين على مستوى الجامعة من الحصول على المعلومات التكنولوجية والعلمية ذات الجودة العالية.
- تنسيق بينه وبين المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية في إجراءات الحصول على براءة الاختراع.
- تعزيز الاستخدام الفعال للمصادر ذات القيمة للمعلومات العلمية والتقنية: مثل المجلات العلمية والتقنية، والمعلومات الخاصة ببراءات الاختراع.
- تكوين أساسي للمخترعين حول إيداع طلبات حماية براءة الاختراع.

[1] CATI Centre d'Appui à la Technologie et l'innovation

- تكوين للمخترعين حول البحث في قاعدة البيانات.
- الدخول لقواعد البيانات الإلكترونية الخاصة بالمنشورات المتعلقة بالملكية الفكرية الصناعية.
- التكفل بإيداع براءات الاختراع الجامعة على مستوى المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية.
- تنظيم دورات تكوينية حول منهجية كتابة براءات الاختراع.
- توفير المعلومات الأساسية حول التشريعات والقوانين الخاصة بالملكية الصناعية.
- تقديم الدعم العلمي والتقني بخصوص براءات الاختراع من حيث: التقييم، الكتابة، إعداد الملف لتسجيل براءة الاختراع على مستوى .**INAPI**[1]

– مهام مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار:

- مساعدة المعنيين في البحث عن المعلومات التقنية أو عن المنشورات العلمية.
- تسجيل براءات الاختراع الأهداف تطوير استراتيجية الملكية الفكرية وإدارة راس المال الفكري.
- تحسين القدرات في مجال استغلال قواعد البيانات فيما يتعلق ببراءات الاختراع وملايين المجلات العلمية والتقنية.
- التحفيز على الابتكار ونقل التكنولوجيا من خلال الشبكات باعتباره المحرك الأساسي للإبداع بين عالم البحث والقطاع الاقتصادي.
- الحث على استغلال نتائج البحث العلمي والابتكارات لخلق ديناميكية بين الجامعة والمؤسسة.

2– دار المقاولاتية

الى يومنا هذا وهناك 75 دار للمقاولاتية تقع داخل المراكز الجامعية والمدارس العليا على الصعيد الوطني تحت اشراف مدربين مصادق عليهم من طرف المكتب الدولي للعمل من أجل ضمان مهام وأنشطة ديار المقاولاتية والترويج وروح المبادرة.

– مفهوم دار المقاولاتية: المصطلح دار يختلف عن مصطلح مركز أو من المعاهد التي تشير أكثر الى هياكل أكاديمية للتعليم التقليدي. فان دار المقاولاتية هي أداة المناسبة التي تقوم عليها الهياكل قصد ترسيخ قيم المقاولاتية وتمهيد الطلب عليها لتحقيق أفكارهم على أرض الواقع وظهور مشاريع ذات قيمة مضافة عالية تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني.[2]

– مهام دار المقاولاتية [3]

- نشر ثقافة ريادة الأعمال من خلال توعية.
- تدريب الطلاب في مجال المقاولاتية.
- الدعم المسبق للطلاب حاملي المشاريع.

[1] CATI Centre d'Appui à la Technologie et l'innovation 2023/05/21

[2] الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الموقع الإلكتروني .www.ansej.dz يوم 2023 /05/21 الساعة: 21:00

[3] الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الموقع الإلكتروني .www.ansej.dz يوم 2023/05/21 ، الساعة: 22:15

- أنشطة دار المقاولاتية[1]

تسهر دار المقاولاتية على ان يستفيد الطلبة على الخبرة في مجال ريادة الأعمال من خلال زيادة معارض التوظيف وخلق مناصب شغل. وتستند أنشطتهم على خطة عمل موزعة على النحو الآتي:

- أيام إعلامية وتوعية ذات الطابع العام.
- ندوات وأيام دراسية حول مجال المقاولايتة.
- إقامة الجامعات الصيفية: دورات حول كيفية انشاء مؤسسة بمشاركة شركاء
- مائدة مستديرة موضوعية.
- مسابقة أفضل خطة عمل.
- العمل لمنظمة دورات تدريبة حول المقاولاتية الدولية والوطنية.

3- حاضنات الأعمال

حاضنات الأعمال أو مسرع بدء التشغيل هي بنية دعم لمشاريع انشاء الأعمال، يمكن أن تقدم الحاضنة الدعم من حيث السكن والنصيحة والتمويل خلال مراحل الأولى من عمر الشركة. [2]

- مفهوم حاضنات الاعمال: معروفة بمشتلة الأعمال هي عبارة عن هيكل عام للدعم. الاستضافة ومرافقة قادة المشاريع التي أنشأتها وزارة الشركات الصغيرة والمتوسطة. وتوجد أربعة حاضنات تعمل في الجامعات وهي جامعة برج بوعريريج، جامعة وهران، جامعة عنابة، وجامعة غرداية.[3]

- مهام حاضنات الأعمال: من أهمها: [4]

- تقديم المشورة الشخصية والمالية والقانونية والضريبية والتجارية والفنية.
- تنظيم جميع أشكال النشاطات، المساعدات، والتدريبات المحددة.
- متابعة قادة المشروع حتى نضوج وانشاء شركتهم.
- المساعدة المقدمة الى المخترعين والمبادرين
- استضافة قادة المشاريع محددة المدة

- الخدمات المقدمة من طرف حاضنات الأعمال:

- مكاتب أو مباني ثابتة المدة.
- أثاث المكاتب وأجهزة الكمبيوتر.
- التوثيق ووسائل الاتصال والنسخ التصويري، شبكة الأنترنت، فاكس، والهاتف.
- نسخ المستندات والطباعة.
- مرافقة مشروع المخترعين في جميع الخطوات.

---

[1] الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الموقع الإلكتروني .www.ansej.dz يوم 2023/05/21 ، الساعة: 23:00

[2] الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتطوير التكنولوجي www.anpt.dz يوم 2023/05/21 ، الساعة: 23:24

[3] دليل مؤسسة الناشئة www.and.dz ص26

[4] دليل مؤسسة ناشئة ، نفس المرجع ، ص 26.

4- المخابر العلمية:

- **مفهوم المخبر العلمي الجامعي:** تأسس المخبر في الجامعة بهدف مواصلة الجهود المبذولة وجمعها في فريق منسجم لتحقيق الأهداف الجامعية المنشودة بمنهج علمي موضوعي اعتمادا على الوثائق. وهي مؤسسة كيانات تنظيمية علمية تهتم بالبحث العلمي استيعابا وتقويما وابداعا، تساهم في اعداد الكوادر العلمية والكفاءات والاطارات من الباحثين والخبراء، فهي تؤدي وظيفتين رئيستين: وظيفة بيداغوجية تتمثل في (تكوين طلبة الماستر رو طلبة الدكتوراه)، ووظيفة علمية بحثية تتمثل رفي انتاج المعرفة وتشجيع الابداع والاختراع. [1]

- **أهداف المخابر العلمية:**

- تنشيط المشهد العلمي والثقافي داخل الجامعة وخارجها.
- إقامة الندوات والملتقيات العلمية ذات الصبغة الوطنية والدولية.
- تساهم المخابر العلمية في تزويد مؤسسات المجتمع على اختلافها بأفكار صحيحة وحلول رشيدة.
- انتاج رأسمال بشري بالطاقات فعالة وناجحة قادرة على قيادة المجتمع وتوجيهه نحو الأهداف.

5- المكتبات الجامعية

- **مفهوم المكتبات الجامعية:** المكتبة تمثل جزءا من احدى مؤسسات الجامعة التي تساهم في تشجيع الابتكار ولديها سلطة منح الدرجات أو الديبلومات أو الشهادات، وتقدم خدماتها لطلاب وأعضاء هيئة التدريس بالجامعة وقد تمد خدماتها لتشمل الباحثين والمخترعين. [2]

- **أهداف المكتبات الجامعية:** بشكل عام فان أهداف المكتبات الجامعية تكمن في:

- دعم المقررات العلمية بالمراجع والمصادر.
- وضع الأدوات العلمية المناسبة لتقريب المستفيد من أرصدتها الوثائقية.
- توفير المصادر الحديثة لمسايرة التطور العلمي والتكنولوجي.
- تنمية خدمات المعلومة لتلبية احتياجات الباحثين والطلبة.
- توظيف الوسائل التكنولوجية الحديثة للوصول الى بالمعلومات.

- **الخدمات المقدمة من المكتبات الجامعية**

- العمليات الإدارية والفنية تشمل عمليات اعداد الميزانية وتوزيعها، تعيين الموظفين، تنظيم وحفظ السجلات المختلفة.
- اختيار المواد المكتبية المختلفة والحصول عليها.
- فهرسة المجموعة المكتبية وتصنيفها.
- تجليد وصيانة المجموعات والحفاظ عليها.
- تشجيع وتقديم خدمات الإعارة بأنواعها.

[1] جامعة البشير الابراهيمي، الموقع الالكتروني ، يوم 2023/05/23، الساعة 11:10.

[2] نسرين محمد اسحاق، **الإدارة الحديثة للمكتبات الجامعية في البيئة الرقمية الجديدة** : دراسة حالة مكتبات جامعة الرباط الوطني بالخرطوم أطروحة ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2015.

- توفير أماكن للقراء والدراسة الخاصة للباحثين والقراء.

ثانيا: الأجهزة المشجعة من طرف الدولة على الابتكار

1- الوكالة الوطنية لدعم وتطوير المقاولاتية:[1] هيئة عمومية ذات طابع خاص، تتكفل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بتسيير جهاز ذو مقاربة اقتصادية، يهدف الى مرافقة الشباب ذوي المشاريع لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال السلع والخدمات. تسعى الوكالة الى ترقية ونشر الفكر المقاولات وتمنح اعانات مالية وامتيازات جبائيه خلال مراحل المرافقة. وتضم وكالات ولائية تغطي كامل التراب الوطني. ومن بين الشروط الأساسية للتأهيل تتمثل في:

- أن يكون سن الشاب يتراوح بين 19 الى 40 سنة.
- أن تكون له مؤهلات مهنية تتلاءم مع المشروع المراد إنشاؤه.
- أن يقدم الشاب مساهمة شخصية في شكل أموال رخاصة بمستوى يطابق أحد صيغ التمويل المختارة.
- ألا يكون رقد استفاد من اعانة لاستحداث نشاط ما من مختلف أجهزة الدعم.

الجدول التالي يبين المبالغ المالية والفئات المستفيدة:

جدول رقم 08: الفئات المستفيدة من الدعم والمبالغ المالية المخصصة

	قيمة الاستثمار	المنطقة التي ينجز فيها المشروع	المساهمة الشخصية	القرض غيرالمكافئ تمنحه ANADE	القرض البنكي مخفض الفوائد بنسبة 100%
فئة الطلبة وفئة البطالين	10000000د ج	كافة المناطق	%5	%25	%70
فئة غير البطالين	10000000د ج	مناطق الجنوب	%10	%20	%70
		مناطق الهضاب والمناطق الخاصة	%12	%18	%70
		بقية المناطق	%15	%15	%70
التمويل الثنائي	0	0	%50	10000000دج	%50
التمويل الذاتي			%100		

المصدر: من دليل مؤسسة ناشئة، الأجهزة المشجعة على الابتكار، www.andi.dz

2- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:[2] هي منظمة محددة توضع تحت اشراف وزارة التضامن الوطني والاسرة ومركز المرأة، يضمن مرافقة المبادر طوال عملية انشاء وتشغيل المشروع ومراقبته. الهدف الرئيسي رهو مساعدة ودعم المبادر رفي جميع خطواته. ومن بين الشروط الأساسية للاستفادة:

- أن يكون عمره 18 سنة وأكثر وأن يكون قادرا على القيام بالنشاط.
- أن يكون دون دخل.

[1] الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ،البريد الالكتروني www.ansenj.ong.dz يوم 2023/05/23 ، الساعة: 21:04

[2] الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، البريد الاكتروني ، www.angem.dz يوم 2023/05/23 . الساعة: 22:19

- أن يملك رسكن ثابت.
- أن يملك المعرفة الفنية فيما يتعلق بالنشاط المخطط له.
- عدم الاستفادة من دعم انشاء الأعمال الأخرى.
- النشاط الإنتاجي للبضائع أو الخدمات.
- الشركات الصغيرة.

3- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):[1] وهي مؤسسة تحت اشراف وزارة العمل والضمان الاجتماعي، هي مسؤولة عن إدارة نظام دعم انشاء وتوسيع أنشطة المبادرون العاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و50سنة. ومن بين الشروط الأساسية للاستفادة:

- أن تتراوح أعمارهم بين 30 و50 سنة.
- يكون من جنسية جزائرية.
- التسجيل في خدمات وكالة التوظيف الوطنية .amen
- لا يشغل وظيفة مدفوعة الأجر لم يستفد في السابق من دعم الدولة لإنشاء الاعمال.
- الحصول على مؤهل مهني فيما يتعلق بالنشاط المخطط له.
- القدرة على تعبئة مساهمة شخصية للمساعدة في تمويل المشروع.

4- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI):[2] انها مؤسسة عامة ذات طبيعة إدارية، وضعت تحت وصاية الوزير المسؤول عن تعزيز الاستثمارات. ولها صلاحية لاستقبال مشاريع الاستثمارات التي تتم في مختلف القطاعات الاقتصادية، باستثناء قطاعات المنبع المحروقات، التي تدير نفسها بواسطة جهاز معين. وهناك أنواع من الاستثمارات للحصول على الفوائد:

- انشاء نشاط جديد مثل براءة الاختراع.
- تمديد القدرات الانتاجية.
- اعادة تأهيل.

المزايا التي يمنحا قانون الاستثمار:

- الفوائد المشتركة لجميع الاستثمارات المؤهلة.
- فوائد اضافية للأنشطة المميزة أو المهمة
- فوائد استثنائية الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني.

5- الوكالة الوطنية لتعزيز نتائج البحث والتطوير التكنولوجي: [3]وهي مؤسسة صناعية وتجارية، وضعت تحت اشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. وتتمثل مهمتها الرئيسية في تشجيع المشاريع الاجتماعية والاقتصادية المبتكرة من خلال انشاء شركات ناشئة أو مبتكرة أو نقل التكنولوجيا. ويتم تمويل المشاريع

[1] الصندوق الوطني لضمان البطالة، البريد الالكتروني، www.cnac.dz يوم 2023/05/23، الساعة: 18:00.

[2] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، البريد الالكتروني، www.andi.dz يوم 2023/02/23، الساعة: 19:40

[3] دليل مؤسسة ناشئة ، www.andi.dz ، يوم 2023/05/23، الساعة: 19:50

المدعومة من قبل الوكالة من قبل الصندوق الوطني للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية. تتم دراسة منحة هذا الأخير لمرافقة المخترعين وبدون مقابل. ومن بين أهداف الوكالة نذكر ما يلي:

- تعزيز روح الفريق مع ابتكارات واختراعات جديدة.
- إدارة الإجراءات الإدارية والفنية للملكية الفكرية.
- اتقان جوانب الاتصالات التجارية.
- إدارة المخاطر الترقب.
- اتقان جوانب التواصل بين الأشخاص.

الفوائد والمساعدات الممنوحة:

- المساعدة في حماية حقوق الملكية الفكرية.
- تجميع خطة العمل.
- الإقامة في حاضنة الوكالة.
- النماذج.
- جعل المخترع على اتصال مع النظام البيئي للابتكار.
- الترقية والاتصال للمشاريع المبتكرة.
- التكوين التدريب، والمتابعة (الملكية الفكرية، الابتكار، التسويق، الادارة والاتصالات).

6- الصندوق الوطني لدعم المؤسسات الصغيرة STARTUP:[1] الصندوق الجزائري للشركات الناشئة الذي تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 27 محرم 1442 الموافق 15 سبتمبر 2020المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية لعلامات (الشركات الناشئة والمشاريع المبتكرة والحاضنات) وتحديد مهامها. تكوينه وعمله يشكلان مرحلة جديدة في دعم المخترعين للمشاريع المبتكرة تعكس إرادة الدولة في بناء نسيج اقتصادي يخلق الثروة ومناصب العمل بالاعتماد على امكانيات الابتكار والجامعات الجزائرية لدى نخبة الوطنية ومكافحة الهجرة الأدمغة الى الخارج.

المطلب الثاني: محفزات وعوائق الابتكار وبراءات الاختراع بالجامعة

أولا: العوامل التي تشجع على الابتكار بالجامعة:

لكي تكون الجامعة مبتكرة، لابد أن تعمل الإدارة العليا فيها على إيجاد وتعزيز عدد من العوامل والشروط التي تساعد على تنمية ثقافة الابتكار لدى أفرادها، مما يؤدي لأن تصبح ضمن الجامعات المبتكرة عالميا. ويمكن تلخيص هذه العوامل فيما يلي: [2]

[1] دليل مؤسسة ناشئة ، البريد الالكتروني ، .www.andi.dz يوم 2023/05/23، الساعة: 22:09

[2] عبد الرحمان بن عبيد اليوبي، وأخرون، **الجامعات العالمية الرائدة في مجال الابتكار**، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك عبد العزيز، مركز النشر العلمي، 1440 هـ، ص 201.

1- نشر ثقافة الابتكار: حتى تكون الجامعة مبتكرة لابد أن تسود فيها ثقافة الابداع. لذلك لابد من النظر في الوصول بالجامعة الى نشر ثقافة الابتكار بين هيئاتها وأن تعمل على تشجيع الابتكار والاختراع وإيجاد البيئة الابتكارية.

2- التعاون مع الصناعة: تبرز أهمية دور الجامعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أنها نتاج المعرفة وبراءات الاختراع من خلال استغلالها وتجسيدها على أمر الواقع وتحويلها الى منتجات ونقلها وتسويقها بين الصناعات المختلفة من ثم ينشأ تعاون بين الجامعات والمؤسسات الصناعية (مؤسسة الناشئة). [1]

3- الاسهام في انشاء حاضنات الأعمال ودار المقاولاتية ومراكز دعم التكنولوجيا والابتكار: يجب العمل على مساعدة هذه المؤسسات في الحصول التمويل وعقد اتفاقيات مع المؤسسات الصناعية لتمويل وبيع منتجاتها وتسويقها.

4- دعم وتحفيز العاملين: يعتبر الدعم والتحفيز أساس أي إدارة ناجحة. الدعم المادي والمعنوي أساس نجاح، وتوفير البيئة المناسبة للعمل وتحفيزهم ماديا ومعنويا.

5- انشاء مكتب لتسويق منتجات الجامعة: يجب انشاء مكتب يقوم بتسويق منتجات الجامعة وبراءة الاختراع.

6- العمل على جلب التمويل للبحوث التطبيقية: ان السعي للحصول على تمويل البحوث المتميزة لتشجيع على الابتكار والاختراع والتقدم نحو البحث العلمي ودعم البرامج البحثية.

7- العمل على تقليل نسبة عدد الطلاب الى عدد أعضاء التدريس: كلما قل عدد الطلاب لكل عضو هيئة التدريس وهذه النسبة تدل على جودة التعلم والبحث العلمي.

8- ميزانيات البحوث: كلما كانت الميزانيات كبيرة كانت البحوث قيمة ومفيدة وتشجع على البحث.

ثانيا: معوقات الاهتمام ببراءات الاختراع:

إن المعوقات هي جميع العقبات والصعوبات المادية والمعنوية والإدارية التي تحول دون إنجاز أعضاء الهيئة البحثية لأبحاث علمية أو انخراطهم في مجال براءة الاختراع أو تشكل عقبة في نشاطهم العلمي، وفي هذا المطلب سنتطرق لمعوقات براءة الاختراع في الجزائر ومقترحات النهوض بها في الجامعات الجزائرية. رغم المجهودات المبذولة من أجل ترقية براءة الاختراع في الجامعة، إلا أنها تعاني من بعض العراقيل التي من شأنها أن تهدد مسيرتها نحو التطور، وتشمل هذه المعوقات ما يلي: [2]

1 -غياب المحيط المناسب :

ظروف الأساتذة في التعليم العالي في الجزائر والعاملين في الجامعة أضعف بكثير مما تنص عليه المعايير العالمية الخاصة بقانون أساتذة التعليم العالي المتفق عليها في 1997 من طرف المؤتمر العام لليونيسكو .فقدان الحوافز لدى الأساتذة المقترن بضعف الأجور، فالراتب الشهري للأستاذ الجامعي الجزائري يعد من أضعف الرواتب في العالم، بالإضافة إلى التهميش من قبل الحكومات المتعاقبة بعدم تلبية المطالب الأساسية للأستاذ:

[1] عبد الرحمان بن عبيد اليوبي، وأخرون، نفس المرجع، ص 202.

[2] دهيمي زينب، **مدى مساهمة البحوث العلمية الجامعية في النهوض بالتنمية المحلية**، يوم دراسي، جامعة بسكرة، 2012، ص 8.

- عدم توفير السكن اللائق.
- عدم توفر وسائل البحث (تجهيزات، مواد).

إن هذه المشاكل المتراكمة، الاجتماعية منها وغيرها والشعور بالتهميش، جعل الكفاءات تلجأ إلى الهجرةّ للخارج، وقدر المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي **CNES** في بيان مجلسه الوطني عام 2002 :500 أستاذ لسنة الجامعية 2002/2001 وحدها. ورغم الحلول العاجلة التي أصدرتها الوزارة في أكتوبر 2001 بمضاعفة أجر الساعات الإضافية، وعلاوات البحث بثلاث مرات إلا أن الانعكاس السلبي لهذه الإجراءات ظهر جليا من خلال جعله للأستاذ الباحث هينة لهذه الساعات التي هي أعمال تربوية مع الطلبة بدل التوجه إلى البحث العلمي.

2 – ضعف التخطيط والتسيير التقديري لنشاط التعليم العالي وبراءة الاختراع :

إن سياسة براءة الاختراع بالجزائر منذ سنة 1962إلى يومنا هذا تميزت بعدم وجود رؤية واضحة وسياسة محددة الأهداف لنشاطات الاختراع المختلفة، بالإضافة إلى مشكل عدم استقرار الهيئات المشرفة على العملية، ولكن المشكلة الكبرى كانت على مستوى تطبيق برنامج تجسيد براءة الاختراع على الأمر الواقع وبداية المشروع في المراحل الموالية من إجراءات التنفيذ والتقييم والمتابعة والتحفيز، فمشاريع البحث لا تعتمد عملية تقييمية ومتابعة صارمة، إذ علاوة البحث تصرف لكل الباحثين سواء توصلوا إلى نتائج أو لا دون مراعاة لجانب الإنتاج العلمي الهادف. [1]

3 – غياب القوانين المرنة والتشريعات في تسيير مراكز الدعم والتكنولوجيا والابداع بالجامعات :

رغم احتلال الجزائر المرتبة الأولى في عدد مراكز الدعم والتكنولوجيا والابتكار 118 مركز ويؤطره عدد معتبر من الأساتذة والباحثين، وتخصيص اعتمادات مالية هائلة كانت هذه العملية حديثة النشأة وسن القانون 75/12 في نوفمبر 2022 وغياب مراسيم الأخرى تنظيمية وكيفية سيرها، مثلا المتصرف الأساسي والأول في صرف الأموال العائدة من براءة الاختراع هو رئيس الجامعة أو مدير المركز.

4 – توجه المراكز الى المنافسة على ترتيب الجامعات على حساب تجسيد براءة الاختراع ميدانيا :

إضافة إلى الصعوبات القائمة في عملية إيجاد الأفكار الجديدة التي يغلب عليها الطابع الإداري بالإضافة إلى المعوقات على مستوى المؤسسات الاقتصادية التي تسمح بتجسيد براءة الاختراع، من الأسباب التي دفعت بالمخترعين إلى التوجه نحو البحوث العلمية النظرية، والذي يجعل من عملية البحث العلمي عملية مجردة قد تؤثر في التطور التكنولوجي للدول المتطورة على حساب البلدان النامية.

5 –مشاكل تسيير وتمويل المراكز في الجامعات :

إن مشكلة تسيير وتمويل المراكز مطروحة بجدة، فإن دعم الدولة يبقى ضروريا واستقلال الجامعة عن الوزارة لرصد الاعتمادات المالية الكفيلة بتمويل المشاريع البحثية المختلفة إلى أن مساهمة الشركاء الاقتصاديين المعنيين بالاختراع من مؤسسات خاصة وعمومية في الجزائر يبقى دون المستوى المطلوب وامضاء اتفاقيات مع المراكز لبيع براءة الاختراع التي تم الحصول عليها .

[1] دهيمي زينب ، نفس المرجع السابق، ص 9.

6 –تدهور مستوى ونوعية التعليم الجامعي:

إن توجه الطلبة بأعداد هائلةُ للجامعة أو ما يعرف بظاهرة "التحجيم" هي ظاهرة عالمية وواقع مقلق في كل مناطق العالم، وتُطرح هذه المشكلة بشكل حاد على مستوى التعليم العالي في الجزائر، إذ يوجد اختلال في التوازن بين المقدار الهائل للطلبة ونسبة التأطير وهذا ما أدى إلى تدني نوعية التعليم العالي بصفة عامة، إلا أن الإشكال لا يكمن في عدد الطلبة فقط بل في مد ى توفير الإمكانات المالية والمادية والبشرية التي تؤمن تكوينا علميا بنوعية تتماشى والمعايير العالمية. [1]

7–معوقات أخرى:

من خلال الدراسة الميدانية، هناك معوقات تخص الباحثين في الجامعة نجد ما يلي:

– الأساتذة الباحثون يعانون من ضياع جهود أعمالهم البحثية، فنتائج أبحاثهم لا تتعدى أدراج المكتبات والأرشيف.

– يعاني الأستاذ الباحث أيضا من عدة مشاكل وصعوبات تعترض مهامه في البحث العلمي والابتكار منها:

- كثرة ساعات التدريس الأمر الذي يقلص من وقت البحث العلمي.
- انعدام أجواء البحث العلمي المتعلقة باللقاءات الفكرية والعلمية وتبادل الأفكار والأراء.
- غياب التكفل بالأستاذ الباحث في الندوات الوطنية والدولية داخل وخارج الوطن.
- عدم استفادة الجامعة من براءة الاختراع فالمستفيدين الوحيدين هم الطلبة والأساتذة الباحثين فقط.
- عدم وجود تكوين كافي للأساتذة الباحثين.
- لا توجد استقلالية مالية كاملة في المراكز لأن مدير الجامعة هو الآمر بالصرف.
- اللغة الانجليزية تمثل عائق في بعض الأحيان لأن تكوين معظم الأساتذة باللغة الفرنسية.
- الميزانية المالية المخصصة للمراكز غير كافية.
- البيروقراطية في شراء التجهيزات خاصة في الجانب الإداري فشراء الأجهزة والمعدات تأخذ وقت طويل.
- الثغرات الموجودة في القوانين الخاصة بشراء التجهيزات فهناك نقطة مرفوضة من طرف الباحثين وهي الذهاب لشراء الأجهزة الأقل ثمنا لأنه عادة الأقل ثمنا ليست جيدة لكن هناك حق الرفض وعند الرفض يتم إعادة الإجراءات من البداية وهذا يمثل عائق كبير للأساتذة الباحثين.
- قلة المؤتمرات الفكرية والندوات العلمية التي تساهم في تبادل المعلومات وبالتالي تقدم البحث العلمي.
- عدم وجود استراتيجية لتسويق الابتكارات وهذا ما يدل على ضعف التنسيق بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية.

[1] دهيمي زينب، مرجع سابق، ص 10– 11.

المطلب الثالث: مقترحات النهوض بالاختراع في مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار بالجامعة

بعد تشخيص واقع براءة الاختراع في الجامعات الجزائرية من خلال مراكز الدعم والتكنولوجيا والابتكار، سنحاول اقتراح مجموعة من المعايير التي تعتبر كمقومات أساسية للنهوض بها، والتي تتمثل فيما يلي:

أولا: القيادة: للقيادة دور أساسي في تطوير براءة الاختراع وتميزها لما لها من تأثير عميق في توجهاتها، لذا لابد أن تكون لها رؤية استراتيجية، تحدد موقع براءة الاختراع بشكل دقيق في رسالة الجامعة الجزائرية، تشجع وتدعم وتثمن براءة الاختراع وتدرك مدى أهميتها كوظيفة أساسية في الجامعة والدور المناط به في عملية التنمية الوطنية، وتتمتع بالشفافية والمصداقية، تبتعد عن التعقيدات والإجراءات الإدارية والمالية غير المرئية التي تعرقل براءة الاختراع في الجامعة. [1]

ثانيا: التخطيط الاستراتيجي: يعتبر التخطيط الاستراتيجي أحد مقومات نجاح الجامعة، حيث يساعد على حشد واستثمار كافة الطاقات البشرية والمالية والمادية وتوجيهها لتحقيق الأهداف من خلال خطة واضحة وقابلة للتنفيذ في إطار زمني محدد، من أجل تحسين مخرجاتها بما يتوافق مع معايير الجودة العالمية وبما يخدم خطط التنمية الشاملة ومتطلبات المجتمع الجزائري، ولنجاح تنفيذ هذه الاستراتيجية لابد من المشاركة المستمرة لجميع الشركاء وأصحاب المصالح، بالإضافة إلى ضرورة وضع مؤشرات محددة وواضحة ومعايير مقارنة مرجعية للأداء المستهدف.

ثالثا: الموارد البشرية: هي العنصر المسؤول عن تنفيذ سياساتها واستراتيجياتها، لذلك لابد من توفير بيئة مناسبة ومشجعة على براءة الاختراع كونها عمل إبداعي يقوم به عدد من الكفاءات المتميزة التي تتأثر مخرجاتهم ومردوديتهم بالمناخ السائد في الجامعة، وتلبية مختلف الاحتياجات المادية لهم ما يدفعهم لتكريس وقتهم وجهدهم للعمل البحثي، بالإضافة إلى توفير الاحتياجات الانسانية والاجتماعية لهم من تقدير واحترام وتثمين لجهودهم ووضع إطار قانوني محفز يسمح لهم بممارسة وظيفتهم.

رابعا: الموارد المالية والمادية: يعد التمويل من أهم مقومات براءة الاختراع فمن خلالها يمكن للجامعة توفير مختلف المتطلبات من الباحثين وأجهزة وأدوات ومواد أولية لإجراء براءة الاختراع، فالإنفاق على براءة الاختراع استثمار منتج يحقق أعلى العائدات على المدى المتوسط والطويل، ونظرا لدوره في تنشيط حركة البحث العلمي فقد أولتها الدول المتقدمة اهتماما كبيرا، من المراجع والدوريات الحديثة لأعضاء هيئة التدريس وتسهيل مهمتهم في الحصول على المعلومات والبيانات الميدانية الضرورية من مختلف المؤسسات ذات الصلة بأبحاثهم وتسهيل تواصلهم إلكترونيا مع شبكات البحوث العالمية. [2]

خامسا: التعاون العلمي: إن تطوير الابتكار والاختراع وضمان جودته يتطلب إقامة شراكات واسعة وعقد اتفاقيات تعاون بين مؤسسات التعليم العالي على الصعيدين الوطني والدولي ومختلف مؤسسات البحث العلمي الأخرى للاستفادة من خبراتها، ووضع سياسات واضحة لدعم التعاون بين القطاعات الصناعية والخدمية

---

[1] فلاح كريمة، مداح عرايبي الحاج، البحث العلمي في الجامعات الجزائرية الواقع ومقترحات التطوير، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 15، ص 22.

[2] فلاح كريمة، مداح عرايبي الحاج، نفس المرجع، ص 23.

الحكومية والخاصة، والتي تتيح فرصة التطبيق الميداني لبحوث الأساتذة، بالإضافة إلى تكامل دور أعضاء الفريق البحثي والجهات الداعمة والمستفيدة ما ينتج عنه جمع كافة الخبرات والإمكانيات المتاحة للمشروع البحثي في مجموعة واحدة مما يؤدي إلى مخرجات عالية الجودة، فمن خلال استقراء واقع هذا العنصر نجد أن هناك العديد من اتفاقيات التعاون العلمي المفعلة بين مختلف الجامعات والمراكز في الجزائر ومؤسسات علمية أخرى خاصة الأجنبية منها كفرنسا والولايات المتحدةٌ الأمريكية وفنلندا، ويعتبر هذا مكسب لا بد أن يُثمن ويستثمر بشكل فعال.

سادسا: وجود آليات لتسويق نتائج البحث العلمي: يتم من خلالها تسويق الاختراعات وبراءة الاختراع في ظل إعلام علمي عن الإمكانيات البحثية للجامعات.

خلاصة الفصل الثاني:

تم من خلال هذا الفصل معرفة واقع مراكز الدعم والتكنولوجيا والابتكار بالجامعات الجزائرية من خلال إجراءات وقوانين الحصول على براءة الاختراع عن طريق المراكز الدعم والتكنولوجيا والابتكار بالجامعة ومدى مرافقة المركز للمخترعين والباحثين في تحويل أفكارهم الى براءة الاختراع وماهي المؤسسات التي تشجع الابتكار في الوسط الجامعي ومن خلال الدراسة الميدانية للمراكز محل الدراسة استنتجنا:

- عدم صحة الفرضية الأولى حيث أن الجامعة الجزائرية تتوفر على مناخ ملائم يشجع على الابتكار.
- صحة الفرضية الثانية التي تشير الى اعتبار براءات الاختراع مؤشر حديث لتقييم القدرة الابتكارية للجامعة.
- صحة الفرضية الثالثة التي تشير الى دور مراكز دعم والابتكار بالجامعة يكمن تسجيل براءات الاختراع للمبتكرين داخل الجامعة.

الخاتمة

يمثل الابتكار ضرورة حتمية واستثمارا بالغ الأهمية بالنسبة لأي بلد وخاصة الجزائر وبعد مرور العالم بجائحة كورونا، وتغير معطيات من القطاع الخدماتي الى قطاع انتاجي، فأصبحت الجزائر همزة وصل بين القارات الثلاثة ودول أفريقيا وسوق افريقيا مفتوح على مصراعيه، وتغير سياسة الدولة ووقف الاستيراد وبذل كل الجهود لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتوجه الى الاستيراد خاصة الى افريقيا. ونظرا لأهمية مؤسسات الناشئة والابتكار على مستوى التعليم العالي عملت على مواصلة الإصلاحات من خلال التشريعات التي سنتها في هذا المجال، مما لا شك فيه أن هناك عراقيل أمام الجامعات وهياكلها وخاصة مراكز الدعم التكنولوجيا والابتكار لأنها حديثة النشأة وكيفية تطبيق القانون 75/12 الذي ينص على خلق مؤسسة ناشئة انطلاقا من أفكارا مبتكرة وبراءة الاختراع.

وهو ما يوجب على أصحاب القرار القيام بجملة من المراجعات في إطار السياسات الإصلاحية.

ومن خلال طرحنا للإشكالية التي نصت على: هل مؤشر براءات الاختراع كاف لتقييم القدرات الابتكارية للجامعة؟

ومن أجل الإجابة عليها تناولت دراستنا فصلين الأول خاص بالجانب النظري حول تقييم القدرات الابتكارية بالجامعة باستخدام مؤشرات براءة الاختراع، وبالنسبة للفصل الثاني فقد تمثل في الدراسة التطبيقية التي حاولنا فيها مقارنة بين مراكز الدعم والتكنولوجيا والابتكار بالجامعات محل الدراسة لتمويل، تشجيع، تحفيز وتثمين نتائج أبحاثهم. ومن خلال معالجتنا لمختلف حيثيات هذه الدراسة ومناقشة النتائج والتعرض لمختلف المفاهيم.

نتائج الدراسة: من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا إلى النتائج التالية منها نتائج تختبر صحة فرضياتنا:

- يتوقف نجاح تشجيع الابتكار بالجامعة على الكثير من العوامل والإمكانيات (المادية والبشرية التمويل الابتكار والاختراع.....)
- يعتبر الابتكار إلى جانب التدريس وخدمة المجتمع من أهم وظائف التعليم العالي .
- نوع البحث العلمي الممارس في قطاع التعليم العالي يغلب عليه البحث الأساسي.
- تبين بأن الابتكار يمثل كل ما هو جديد ويعني ذلك أنه يشتمل على الخروج بشيء جديد سواء كان كليا أو جزئي.
- القدرة على الابتكار تتوفر عند الأشخاص الذين يمتازون بمهارات وقدرات خاصة ولا يتم اكتسابها من المحيط الخارجي.
- لنظام براءة الاختراع ونظام حقوق الملكية الفكرية دورا هاما في التشجيع على الابتكار؛ حيث أنه يحمي حقوق المبتكرين ويعطي لصاحب الابتكار أو الاختراع الحق في احتكار ما توصل اليه وحمايته من التقليد.
- الابتكارات ليست وليدة اللحظة أو الحاجة بل تحققت من خلال عمل بحثي علمي منظم قضى فيه الاساتذة الباحثون كثير من الوقت وطبقوا عليه اسس البحث العلمي فكانت نتائج أبحاثهم ابتكارات واختراعات.

– يعتبر صدور القانون رقم 75/12 المتضمن تأسيس مؤسسة ناشئة نقطة التحول في الجامعات الجزائرية باتجاه تأسيس مؤسسات في الجامعة تدعم الابتكار والاختراع.

– أصبحت الجامعة ليست مؤسسة خدمية تنتج خريجي الجامعات بل أصبحت تخرج المخترعين ومؤسسو المؤسسات الناشئة وبراءات الاختراع.

– لا يزال واقع البحث العلمي والابتكار في الجزائر دون المستوى المطلوب نظرا للمجهودات التي قامت بها الدولة والجامعات بصفة خاصة، لكن هناك تحول في ثقافة الطلبة من ناحية البحث عن أفكار جديدة واختراعات جديدة وتجسيدها في مؤسسة ناشئة بعد تخرجهم.

– بالرغم من وجود إمكانيات كبيرة مسخرة من الحكومة وتخصيص وزارة كاملة وصندوق للدعم مؤسسات الناشئة، الا أن الجامعة لا تقوم باستغلال براءات اختراعها وتجسيدها على أمر الواقع.

– ان المنافسة التي تقوم بها مراكز الدعم والتكنولوجيا والابتكار بالجامعات تعتبر حديثة وهي تركز على الترتيب الجامعات فقط.

– أن المراكز لا تقوم بمرافقة المخترعين بعد حصولهم على براءات الاختراع لتجسيدها على الأمر الواقع بل تقوم بالتنازل لهم باستغلالها.

– عدم وجود اتفاقيات مع المؤسسات الاقتصادية مع المراكز في تجسيد براءات الاختراع المتحصل عليها ب الجامعة.

– نقص الحوافز المادية للأساتذة الباحثين يعني عدم وجود تشجيع الابتكار والاختراع في الجامعة.

– القيام بالندوات الوطنية والأيام التحسسية التي قامت بها المراكز مع المعهد الوطني للملكية الصناعية شجعت الطلبة على اللجوء الى مذكرات تخرجهم مؤسسات ناشئة.

– طبيعة العلاقات الموجودة بين الجامعة والمؤسسات لا تتعدى المستوى التقليدي من خلال القيام بأبحاث مشتركة أو تقديم خدمات استشارية عندما تطلب منها بشكل مؤقت ولا يتولد عنها أنماط تعاون طويلة الأجل.

الاقتراحات:

هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها في مجال الابتكار وبراءة الاختراع في مراكز الدعم والتكنولوجيا والابتكار بالجامعة:

– يجب استغلال الجامعات لكل براءات الاختراع وتجسيدها على الأمر الواقع اما بنفسها أو عن طريق اتفاقيات مع المخترعين او المؤسسات الاقتصادية.

– يجب انشاء خلية البحث على مستوى المراكز لتصفية الطلبات براءة الاختراع قبل ارسالها الى المعهد الوطني للملكية الصناعية حتى لا تكون عبئا على مصاريف الطلبات براءة الاختراع ومحاولة تقليص الفجوات بين الطلبات وبراءة الاختراع.

– يجب انشاء أساتذة مترجمين لطلبات الاختراع الى اللغات الأجنبية.

–تدريس مادة الابداع والابتكار والاختراع في جميع التخصصات ومن السنة الأولى.

–مشاركة المراكز بالمسابقات دوليا ومحاولة احتلالها المراتب الأولى عالميا.

-محاولة استقلال الجامعة عن الوزارة واعطاءها صلاحيات أوسع مثل ابرام اتفاقيات مع الجامعات الريادية في مجال الابتكار والاختراع.

آفاق الدراسة:

لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

- فتح أسواق تابعة للجامعة لتسويق منتجاتها (براءات الاختراع، المنشورات العلمية، البحوث العلمية، بيع المعرفة ....)

- عقد اتفاقيات بين وزارة التعليم العالي ووزارة التكوين المهني لتأسيس مؤسسات صغيرة تابعة للجامعة والتكوين تعود بالفائدة عليهما من خلال مداخيلهما.

- انشاء صندوق خاص بالمراكز والجامعة من خلال عوائد المالية التي تعود من استغلال براءات الاختراع ومنتجاتها.

- انشاء معاهد وطنية للابتكار والاختراع والابداع.

-تدريس الابتكار والإبداع والاختراع في المؤسسات التربوية في الثانويات بخلق شعب منها.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1-علاء محمد سيد قنديل، دارة الابتكار، **القيادة الإدارية وإ دار الفكر للنشر والتوزيع**، عمان،.2010

2-رعد حسن الصحن، **إدارة الإبداع والابتكار**، سوريا :دار الرضا للنشر،2000 .

3-مأمون نديم عكروش وسهير نديم عكروش، **تطوير المنتجات الجديدة**، الأردن :دار وائل للنشر، 2004

4-مدحت أبو النصر، **تنمية القدرات الابتكارية لدى الفرد والمنظمة**، مصر :مجموعة النيل العربية،2004

5-علي الشريف، **الإدارة المعاصرة**، مصر، الدار الجامعية، 2000.

6-محمد سعيد أوكيل، **اقتصاد وتسيير الإبداع التكنولوجي**، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، 1994

7- جلال أخمد خليل "**النظام القانوني لحماية الاختراعات ونقل التكنولوجيا الى الدول النامية**" جامعة الكويت، الكويت، .1983

8- أحمد سائد الخوني، " **حقوق الملكية الصناعية، مفهومها، خصائصها، إجراءات تسجيلها** " دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .

9- السيد عبد الوهاب عرفة، **الوسيط في حماية الملكية الفكرية**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، .2004

10- عبد الله الحسين الخرشوم، **الوجيز في الحقوق الملكية الصناعية والتجارية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، .2005

11- أنور طلبة، **حماية حقوق الملكية الفكرية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، .2005

12- عبد الرحمان بن عبيد اليوبي، وأخرون، **الجامعات العالمية الرائدة في مجال الابتكار**، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك عبد العزيز، مركز النشر العلمي، 1440 هـ.

13- نجم عبود نجم، ٍ القيادة وادارة الابتكار، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2015.

ثانيا: الرسائل الجامعية

1- السكارنة، معن عودة عبد. **حق العامل في الاختراع (بين قانون العمل وقانون براءات الاختراع(**، "**رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الحقوق – قسم القانون الخاص**، الأردن: جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا 2009.

2- رحماني، أسماء، **دور براءة الاختراع في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** – دراسة حالة مؤسسة،Ampmeca-IND "**مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير**، فرع تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس،2009.

3- عبد الرؤوف حجاج، **دور الابداع التكنولوجي في تنمية الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2014 / 2015

4- بوسلامي عمر، **دور الابداع التكنولوجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2013/2012.

5- بن يامين خالد، **الابداع التكنولوجي كأداة لرفع تنافسية المؤسسات الجزائرية**، مذكرة ماجيستير في إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران،2012/ 2013.

6- قدي عبد المجيد، أسس البحث العلمي في العلوم الاقتصادية والادارية : الرسائل والأطروحات، الجزائر، دار الأبحاث، 2009 .

7- أحمد بن قطاف، **أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة المبدعة في الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية قسم علوم التسيير، 2007 .

8- دويس محمد الطيب " **براءة الاختراع مؤشر لتنافسية المؤسسات والدول حالة الجزائر** " مذكرة ماجستير، الية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، .2005

9- بلال نسيب، النظام **القانوني لبراءة الاختراع في الجزائر**، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية حقوق والعلوم السياسية .2019

10- بوبعة عبد الوهاب، دور الابتكار في دعم الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري، قسنطينة، .2012./2011

11- دويس محمد الطيب ،**محاولة تشخيص وتقييم النظام الوطني للابتكار في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2012/2011.

ثالثا: المجلات والملتقيات العلمية

1- حباينة محمد، **دور التعلم في نشر الابتكار وتحقيق الميزة التنافسية في المؤسسة**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية، العدد11 ، المدرسة العليا للتجارة، 2011 .

2- علاش أحمد، **دور الابتكار المستمر في ضمان المركز التنافسي للمؤسسات الاقتصادية والدول**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد31.

3- عطوات سلمى وآخرون، **أثر تبني الابداع الإداري على تحسين الأداء الوظيفي لعينة من رؤساء المصالح في قطاع التعليم العالي**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد 10، 2016 .

4- محمد قريشي، صفاء بياضي، **الابتكار التكنولوجي في المؤسسات (أنواعه، مصادره، والعوامل المؤثرة فيه)**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، العدد34 ، الجلفة.

5- سنوسي سيد أحمد، عم ا رني عبد النور قمار، **دور الابتكار التكنولوجي في حل مسائل البيئة وتحقيق ميزة تنافسية**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد .15 ديسمبر2017 .

6- فتيحة زايدي، عبد الباسط هويدي، **المؤسسة الجامعية فضاء لإنتاج المعرفة العلمية" وضعية مخابر البحث العلمي والكفاءات البحثية بالجامعة .الجزائرية**"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد27 ، ديسمبر 2016.

7- هاني محمد يونس موسى، **دور الجامعة في تطوير البحث العلمي كمدخل لتحقيق مجتمع المعرفة " دراسة في المعوقات وإمكانية التأسيس**"، بحث منشور بمجلة كلية التربية، العدد02 ،2014 .

8- حسين رحيم، **نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2003 ، جامعة سطيف، العدد 02 .

رابعا: التشريعات القانونية

1-المادة 5 من الامر رقم 03-07 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق ببراءات الاختراع، جريدة الرسمية، عدد44.

خامسا: تقارير

1- عبد الرحمن بن عبد العزيز مازي، دور حاضنات الأعمال في دعم المنشآت الصغيرة : ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة .وسبل دعمها وتنميتها، الغرفة التجارية والصناعية بالرياض، 28 ديسمبر2002 .

المراجع باللغة الأجنبية

1- Guillermo Cartes Robles, **Management de L'innovation Technologique et Des Connaissances : Synergie Entre La Théorie TRIZ et Le Raisonnement à Partir De Cas**, Thèse de doctorat, L'institut polytechnique de Toulouse, France, 2006.

2- Joël BROUSTAIL, Fréderic FRERY , le management stratégique de l'innovation, paris : édition Dalloz, 1993.

3- ESCWA : Technology capacity-building initiatives for the twenty first century in the ESCWA members countries , United Nations , New York , June , 2001 .

4- Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), "National innovation systems", Paris, OECD, 1997. Available at:http://www.oecd.org/pdf/M000014000/M00014682.pdf.

5-OMPI, « **séminaire National sur la propriété industrielle et sur le traité de coopération en matière de brevets** », organisé en coopération avec l'INAPI, Alger, 29-30 Janvier 2001, les documents préparés par le bureau international de l'OMPI, Genève, Suisse, 19 Décembre 2000.

6- Saïd M.Oukil, « **Economie et gestion de l'innovation technologique: Recherche et développement**», O.P.U,1995.

7-Alvarado, Lucia Karina. (2010) "The patent transactions market – established and emerging business models", **A Thesis**, SWEDEN: department of Technology Management
and Economics, Chalmers University of Technology

8-Shaffer, Monte. J. (2011) "Entrepreneurial innovation: patent rank and marketing science", **A Thesis**, USA: College of Business, Washington State University

9-Troy, Irene. (2012) " Patent Transactions and Markets for Patents: Dealing with Uncertainty". **A thesis**. Netherlands: Zuidam Uith of Drukkerijen, Utrecht.

10-Bayramli, Meltem. (2013) "patent strategies and R&D in complex product industries", **A Thesis,** ITALY: LAW AND ECONOMICS, University of Bologna

11-. Zhong, Yang. (2014) "The impact of intellectual property law on developing countries: patent law and essential medicines", **A Thesis**, USA: Auburn University, Alabama

المواقع الإلكترونية

www.univ.bba.dz

www.univ.biskra.dz

www.univ.msila

www.univ.elwadi.org.dz

www.ansej.dz

www.anpt.dz

CATI Centre d'Appui à la Technologie et l'innovation.

www.ansenj.ong.dz

www.andi.dz

www.cnac.dz

الملاحق

الملحق رقم 01: نموذج براءة اختراع

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية
INSTITUT NATIONAL ALGERIEN DE LA PROPRIETE INDUSTRIELLE

(19) DZ

براءة إختراع
BREVET D'INVENTION

O-10

(22) Date de dépôt: 18.04.2017 (11) du brevet : 9939

(21) N° Dépôt: 170199

(54) Titre de l'invention:

CHALUMEAU À HYDROGÈNE ALIMENTÉ PAR UNE SOURCE RENOUVELABLE POUR LES ZONES ENCLAVÉES.

(71) Déposant :
Centre de Développement des Energies Renouvelables , CDER
BP.62 Route de l'Observatoire Bouzareah, 16340 ,Alger,Algérie

(72) Inventeur :
MEDJBOUR Rafik-MOUHOUB Zahir-ZITOUNI Sabrina-MEDJOUTI Mohamed-KEDAID Mohamed-KHELLAF Abdallah

(73) Titulaire :
Centre de Développement des Energies Renouvelables , CDER
BP.62 Route de l'Observatoire Bouzareah, 16340 ,Alger,Algérie

(74) Mandataire :

(30) Données relatives à la priorité:

الملحق رقم 02: جدول يظهر الرسوم المتعلقة بالعلامات التجارية من INAPI

Tableau 1 relatif aux marques et marques collectives

Code	Libellé	Tarif en DA
746	**Taxes relatives aux Marques et Marques collectives**	
	Taxe de dépôt et de publication	
746-01	**Taxes de dépôt et de publication de marques/marques collectives** - Sans revendication de couleurs - Avec revendication de couleurs - Par classe de produits ou de services	**14.000** **15.000** **2000**
746-02	**Taxe de dépôt et de publication de renouvellement d'une marque /marque collective :** - Sans revendication de couleurs - Avec revendication de couleurs - Par classe de produits ou de services	**14.000** **15.000** **2000**
746-03	Taxe de revendication de priorité	**1000**
746-04	Taxe de délivrance d'un certificat d'identité	**800**
746.05	Taxe de renonciation à l'utilisation d'une marque/ ou radiation de la concession	**800**
746-06	Surtaxe de retard pour le renouvellement d'une marque	**800**
746-07	Taxe de recherche à l'identique par marque	**1600**
	Taxe de recherche à l'identique au-delà d'une classe supplémentaire	**400**
746-08	Taxe de recherche de similitude/ ou par déposant dans 3 classe	**3000**
	Taxe au-delà de la 3éme classe/ ou par déposant dans 3 classe	**3000**
746-09	Taxe de rectification d'erreur matérielle par marque	**400**
746-10	Taxe de délivrance d'une copie certifiée conforme d'un document de marque	**400**
746-11	Taxe de délivrance d'une copie de règlement d'utilisation d'une marque collective par page	**400**
746-12	**Taxes relatives au registre des marques** Taxe d'inscription d'acte portant cession ou concession d'une marque ou transfert par succession	**3000**
	Pour chacune des marques suivantes visées dans le même bordereau	**200**
746-13	**Taxes d'inscription de toute autre nature relative à une marque y compris :** - L'Inscription d'une correction d'erreur matérielle - L'inscription du retrait de la demande d'enregistrement d'une marque / marque collective ou du retrait d'un bordereau d'inscription	**1600** **400**
	Pour chacune des marques/marque collectives suivantes visées dans le même bordereau	**800**
Taxes relatives à l'extension de la protection de marques / marques collective et de leurs renouvellement à l'internationale		
746-14	Taxe de délivrance d'une copie certifiée d'inscription au registre des marques ou certificat constatant qu'il n'en existe aucune	**800**
746-15	taxe indépendante pour la protection à l'internationale en contrepartie du montant du et retenu à la source au profit de l'organisation mondiale de la propriété intellectuelle	**10.000**

الملحق رقم 03: جدول يظهر الرسوم المتعلقة بالتصاميم والنماذج الصناعية من INAPI

Tableau 2 : relatif aux dessins et modèles industriels, schéma de configuration et circuits intégrés

Code	Libellé	Tarif en DA
747	**Taxes relatives aux Dessins et Modèles industriels et schéma de configuration et circuits intégrés**	
747-00	Taxe fixe et indépendante du nombre de dessins ou modelés déposes	10.000
747-01	Taxe par dessin ou modèle	1000
747-02	Taxe de revendication de priorité	800
	Taxes postérieures au dépôt /Taxe de publicité, par objet :	
747-03	- Déposé sous forme de spécimen ou dessin industriel par vue - Déposé sous forme de photographie par vue	500 2000
747-04	Taxe maintien pour la seconde période de protection de neuf ans, par dessin ou modèle	1000
747-05	Taxes de délivrance de certificat d'identité, par dessin ou modèle	1000
747-06	Taxe de délivrance d'une copie d'un enregistrement de dessin ou de modèle	400
	Taxes relatives au registre des dessins et modèles	
747-07	Taxe d'inscription de toute nature y compris : - la correction d'erreur matérielle relative à une déclaration - la correction d'erreur matérielle relative à un dessin ou modèle enregistré - le retrait d'une déclaration de dépôt de dessins ou modèles ou d'un bordereau d'inscription	800 1600 400
747-08	Pour chaque dessin ou modèle visé dans le même bordereau	200
747-09	Taxe pour la communication de renseignements ou copie de mentions figurant au registre des dessins et modèles	400
747-10	Taxe de rectification d'erreur matérielle	400
747-11	Taxe d'examen de recours	1000
	Taxes relatives aux schémas de configuration et de circuits intégrés/ Nouvelles taxes	
747-12	Taxe de dépôt de schémas de configuration des circuits intégrés	10.000
747-13	Taxe de dépôt par schémas de configuration et des circuits intégrés	1000
747-14	Taxe par vue pour chaque schéma de configuration et des circuits intégrés	500
747-15	Taxe d'inscription de retrait de dépôt des schémas de configuration et des circuits intégrés.	400
747-16	Taxe d'inscription de correction d'erreur matérielle des schémas de configuration et des circuits intégrés.	1600
747-17	Taxe d'inscription d'acte portant cession, fusion, apport, succession, copropriété scission, nantissement de fonds de commerce, concession de licence des schémas de configuration et des circuits intégrés.	3000

الملحق رقم 04: جدول يظهر الرسوم المتعلقة بالمنشأ والمؤشرات الجغرافية من INAPI

Tableau 3 : relatif aux appellations d'origine et indications géographiques

Code	Libellé	Tarif en DA
748-00	Taxe de dépôt d'enregistrement ou de renouvellement d'une appellation ou indication d'origine	**5000**
748-01	Taxe de renouvellement d'une appellation ou indication d'origine	**5000**
748-02	taxe indépendante pour la protection à l'internationale en contrepartie du montant du et retenu à la source au profit de l'organisation mondiale de la propriété intellectuelle	**10.000**
748-03	Taxe de délivrance d'une copie officielle d'une demande d'enregistrement	**500**
748-04	Taxe de délivrance d'une copie d'un extrait de toute pièce constituant le dossier de la demande par page	**200**
748-05	Taxe de recherche d'antériorité par appellation ou indication	**400**
748-06	Taxe d'inscription de toute nature par appellation ou indication d'origine enregistrée	**1000**
748-07	Taxe de renonciation par appellation ou indication d'origine	**400**

الملحق رقم 05: جدول يظهر الرسوم المتعلقة ببراءات الاختراع والشهادات من INAPI

Tableau 4 : relatifs aux brevets d'invention et certificats d'addition

Code	Libellé tarifaire	Tarif en DA
	Taxes pour les demandes de brevets et certificats d'addition	
762-01	Taxe de dépôt et de première annuité	**7500**
762-02	Taxe de dépôt de certificat d'addition	**7500**
762-03	Taxe de revendication de priorité	**2000**
762-04	Taxe de publication de brevet d'invention	**5000**
	Taxes d'annuités	
762-11	de la 2ème à la 5ème annuité	**5000**
762-12	de la 6ème à la 10ème annuité	**8000**
762-13	de la 11ème à la 15ème annuité	**12.000**
762-14	de la 16ème à la 20ème annuité	**18.000**
	Taxes supplémentaires	
762-21	Taxe de publication de brevets et certificats d'addition par tranche de 5 pages en plus des 10 premières	**1200**
762-22	Taxe de publication des dessins : - petit format au-delà de 3 - grand format au-delà de 2	**400** **1000.00**
762-23	Taxe de rectification autorisée d'erreur matérielle: - pour la première - pour les suivantes	 **750** **1400**
762-24	Taxe de transformation en brevet d'invention d'un certificat d'addition non délivrée	**1500**
762-25	Taxe d'inscription relative à une demande de brevet	**1200**
762-26	Taxe d'inscription de cession ou concession d'un brevet	**2500**
762-27	Surtaxe de retard pour le paiement des annuités dans le délai de grâce de 6 mois	**Egale au montant de l'annuité**
762-28	Taxe de restauration	**5000**
	Taxes pour l'obtention de renseignements	
762-31	Taxe de délivrance d'une copie officielle par feuille	**400**
762-32	Taxe d'authentification d'un fascicule imprimé d'un brevet d'invention ou de certificat d'addition	**400**
762-33	Taxe de délivrance d'un état des annuités d'un brevet d'invention ou de renseignements sur un brevet ou une demande de brevet	**500**
762-34	Taxe de délivrance d'une copie certifiée d'inscription au registre spécial des brevets	**600**
762-35	Taxe de recherche - d'antériorité par objet - d'antériorité par déposant / titulaire - sur le statut d'un brevet ou d'une demande de brevet	 **2400** **5000** **5000**
762-36	Taxe indépendante pour la protection à l'internationale en contrepartie du montant du et retenu à la source au profit de l'organisation mondiale de la propriété intellectuelle	**10.000**

فهرس المحتويات

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى استغلال جميع القدرات الابتكارية بالجامعة، استغلال جميع براءات الاختراع بالمراكز وتحول الجامعة من مؤسسة خدمية الى مؤسسة اقتصادية مستقلة، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي، مع استخدام أداة هي مقارنة من خلال دراسة تقييم القدرات الابتكارية بالجامعة باستخدام براءات الاختراع (مقارنة بين مراكز الدعم والتكنولوجيا بالجامعات محل الدراسة).

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها : يتوقف نجاح تشجيع الابتكار بالجامعة على الكثير من العوامل والإمكانيات (المادية والبشرية التمويل الابتكار والاختراع.....)، و يعتبر صدور القانون رقم 75/12 المتضمن تأسيس مؤسسة ناشئة نقطة التحول في الجامعات الجزائرية باتجاه تأسيس مؤسسات في الجامعة تدعم الابتكار والاختراع، أن المراكز لا تقوم بمرافقة المخترعين بعد حصولهم على براءات الاختراع لتجسيدها على الأمر الواقع بل تقوم بالتنازل لهم باستغلالها، أصبحت الجامعة ليست مؤسسة خدمية تنتج خريجي الجامعات بل أصبحت تخرج المخترعين ومؤسسو المؤسسات الناشئة وبراءات الاختراع.

الكلمات المفتاحية: الاختراع، الابتكار، براءة الاختراع، مركز دعم التكنولوجيا والابتكار، الجامعة.

Abstract:

This study aimed at exploiting all the innovative capabilities of the university, exploiting all patents in the centers and transforming the university from a service institution into an independent economic institution, and for that, the descriptive analytical approach was relied upon, with the use of a comparison tool through the study of assessing the innovative capabilities of the university using patents (A comparison between support and technology centers in the universities under study).

The study reached several results, the most important of which are: The success of encouraging innovation at the university depends on many factors and capabilities (material, human, financing, innovation and invention.....), and the issuance of Law No. Establishing institutions in the university that support innovation and invention, that the centers do not accompany inventors after obtaining patents to embody them in reality, but rather assign them to exploit them, the university has become not a service institution that produces university graduates, but has become inventors and founders of startups and patents.

Key words: Invention, innovation, patent, technology and innovation support centers, university.

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
شكر وعرفان	–
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	V
قائمة الملاحق	VI
مقدمة	أ–د
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
تمهيد	02
المبحث الأول: الإنتاج المستمر للابتكارات بالجامعة	03
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الابتكار	03
المطلب الثاني: متطلبات تعزيز الابتكار بالجامعة	09
المبحث الثاني: براءة الاختراع مؤشر لقياس القدرة الابتكارية للجامعة	15
المطلب الأول: أساسيات حول براءات الاختراع	15
المطلب الثاني: مؤشرات براءات الاختراع	19
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	21
المطلب الأول: الدراسات المتعلقة بالمتغير الأول (القدرات الابتكارية للجامعة)	21
المطلب الثاني: الدراسات المتعلقة بالمتغير الثاني (مؤشرات براءات الاختراع)	24
خلاصة الفصل الأول	28
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة	
تمهيد	31
المبحث الأول: دراسة مقارنة للجامعات في طلبات براءات الاختراع	32
المطلب الأول: التعريف بالجامعات محل المقارنة	32

المطلب الثاني: دراسة نتائج طلبات براءات الاختراع للجامعات محل المقارنة	**35**
المبحث الثاني: النهج الابتكاري الجامعي للتشجيع على تسجيل براءات الاختراع	**42**
المطلب الأول: الهياكل المشجعة على الابتكار	**42**
المطلب الثاني: محفزات وعوائق الابتكار وبراءات الاختراع بالجامعة	**48**
المطلب الثالث: مقترحات النهوض بالاختراع في مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار بالجامعة	**52**
الخاتمة	**63**
قائمة المراجع	**66**
الملاحق	**70**
فهرس المحتويات	**77**